



مجلس الخبراء الرسمية

مجلس النواب

الدورة العادية الثالثة لمجلس الامة الثامن

محضر الجلسة الحادية عشرة

المعقودة يوم الاحد ٢٣ شوال ١٣٨٥ هـ . الموافق ١٣ شباط ١٩٦٦ م .

(الجلد ۱۰)

(رقم العدد ١١)

جَزْوَلُكَ الْإِعْلَامُ

صحيفة

(١) تلاوة محضر الجلسة السابقة : (موافقة) ٥١

(٢) تلاوة الاجازات والاعتبارات : ٤٥١

٤٥٢ | طلب إجازة مقدمة من السيد موسى أبو الراغب

ب - معذرة مقدمة « « حافظ الحما لله

ب - معذرتہ مقدمہ

محمد ارشد

(مواقہ) ۵۲

ج - « « «
د - « « « معالي السيد وصفي ميرزا

	معدني السيليكون	١	١	- د
٤٥٢	عبد الله الفياض	١	١	- هـ

صحيفة

- ٣ - تلاوة البرقيتين المتبادلتين بين جلالة الملك فيصل المعظم ومعالي رئيس مجلس النواب (اخذ المجلس ٤٥٣ علماً بذلك)
- ٤ - تلاوة كتاب استقالة معالي النائب السيد كامل محي الدين من اللجنة القانونية. (وروف على قبول استقالته) ٤٥٣
- ٥ - تلاوة كتابه عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم (٤٩٢) المتضمن تقديم (وزع على الاعضاء وتقرر ٤٥٤ احاله للجنة المالية) تقرير خاص بالمشاريع الانمالية
- ٦ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة : ٤٥٤
- أ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٢٢٧) ومرفقه كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم (١٦٧١) جواباً على الاقتراح رقم (٢٢) المقدم من النائبين السيدين علي المكاوي ومحمد الغزاوي (اخذ المجلس ٤٥٤ علماً بذلك)
- ب - كتاب معالي وزير التربية والتعليم رقم ٣٣٧٨ جواباً على الاقتراحين رقم (٣٥) المقدم من نواب بيت لحم السادة ايوب مسلم وحسن عبد الفتاح درويش وموسى عيسى عابده ، ورقم (٤٢) المقدم من السيد محمد سعيد يونس . ٤٥٧
- ج - كتاب معالي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية رقم ٩٦١ جواباً على الاقتراح رقم (٥٥) المقدم من نواب بيت لحم السادة ايوب مسلم وحسن عبد الفتاح درويش وموسى عيسى عابده . ٤٥٧
- د - كتاب معالي وزير الداخلية رقم ١٨٨٦ جواباً على الشكاوى رقم (٤١) المقدمه من شركات الباصات في المملكة . ٤٥٧
- هـ - كتاب دولة رئيس الوزراء رقم (١٦٨٦) ومرفقه كتاب معالي وزير المواصلات البرق والبريد رقم (١٤٧٥) جواباً على الاقتراحين رقم (٣٦) المقدم من النائب السيد محمد سعيد يونس . ٤٥٨
- ورقم (٣٩) المقدم من النائب السيد سليمان القضاء .

* جواب دولة رئيس الوزراء على اقتراح النائب السيد عبد الحفيظ تاجل بفتح لحياب النائب .
* بسبب غياب معالي وزير الصحة تأجل الجواب على الاقتراحين ٦٣ و ٧٢

صحيفة

- ٧ - الاقتراحات ٤٥٨
- أ - اقتراح برغبة رقم (٩٢) مقدم من نواب السلط السادة محمد الحشيان نوفان السعد ، شاكر الطعيمه بموضوع طلب تعيين وترقيت طريق دابوق - الفحيص . ٤٥٨
- ب - اقتراح برغبة رقم (٩٣) مقدم من نواب الكرك السادة صلاح سميات ، عمران المعايطه ، صالح الحياي وسابا العكشه بموضوع طلب وضع المخصصات اللازمة في الموازنة القادمة لاكمال وفتح وتعيين وترقيت الطرق في محافظة الكرك . ٤٥٩
- ج - اقتراح برغبة رقم (٩٤) مقدم من نواب الكرك السادة صلاح سميات ، عمران المعايطه ، صالح الحياي وسابا العكشه بموضوع مطالب عامة لمحافظة الكرك . ٤٦٠
- د - اقتراح برغبة رقم (٩٥) مقدم من نواب الكرك السادة صلاح سميات ، عمران المعايطه ، صالح الحياي وسابا العكشه بموضوع وضع المخصصات اللازمة لانتهاء تعيين وترقيت طريق القطرانة - الكرك وطريق مأدبا - الموجب - الكرك ، وطريق الكرك - الاغوار ، وبناء دار للحكومة في مدينة الكرك . ٤٦٠
- ٨ - الأسئلة والأجوبة ٤٦١
- أ - جواب دولة رئيس الوزراء رقم (١٤٨٠) ومرفقه جواب معالي وزير المواصلات طيران ميناء سكك رقم (١١٨٧) على السؤال رقم (٢٣) المقدم من نائب معان السيد زهير مطر . ٤٦١
- ب - جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم (٢٢٣) على السؤال رقم (٢٤) المقدم من نائب معان السيد زهير مطر . ٤٦٥
- ج - جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني رقم (٤٠٠) على السؤال رقم (٢٥) المقدم من نائب اربد فضيلة الشيخ الاستاذ علي المكاوي . ٤٦٧
- د - جواب معالي وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم (٨١١) على السؤال رقم (٢٣) المقدم من نائب جنين السيد فوزي جزار . ٤٦٩

(تقرر احالة هذه الاقتراحات للحكومة راساً)

هذا من لحياب

صفحة	
٤٧٠	٩ - مقررات اللجنة القانونية :
٤٧٠	أ - قرار رقم (١٧) بشأن مشروع النظام الداخلي للشعبة البرلمانية الاردنية . (ووفق على النظام)
٤٧٢	ب - قرار رقم (١٨) بشأن : (ووفق عليه كإورد
٤٧٢	١ - مشروع القانون المعدل لقانون القوات المسلحة الاردنية من الحكومة وارسل لمجلس الاعيان
٤٧٣	٢ - القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون الصحة . (ووفق عليه كإورد من الحكومة وارسل لمجلس الاعيان)
٤٧٣	٣ - القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر . (ووفق عليه معدلا وارسل لمجلس الاعيان)
٤٧٥	٤ - مشروع القانون المعدل بقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية لسنة ١٩٦٥ . (ووفق عليه معدلا وارسل لمجلس الاعيان)
٤٨٥	ج - قرار رقم (١٩) بشأن القانون المؤقت رقم (٣٤) لسنة ١٩٦٥ قانون تسييط ديون امانة العاصمة . (ووفق عليه معدلا وارسل لمجلس الاعيان)
٤٨٦	د - قرار رقم (٢٠) بشأن مشروع قانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٦٦ . (ووفق عليه معدلا وارسل لمجلس الاعيان)
٤٩٠	هـ - قرار رقم (٢١) بشأن القانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٥ قانون ادارة املاك الدولة . (ووفق عليه معدلا وارسل لمجلس الاعيان)
٤٩٩	و - قرار رقم (٢٢) بشأن القانون المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٥ قانون السياحة . (ووفق عليه معدلا وارسل لمجلس الاعيان)
٥٠٥	ز - قرار رقم (٢٣) بشأن القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥ قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات . (ووفق عليه معدلا وارسل لمجلس الاعيان)

٥٥٥ - تأجل جواب مقال وزير الاقتصاد الوطني على سؤال النائب السيد موسى ابو الرقاب بتبني غياب النائب .

صفحة	
٥١٤	١٠ - قرار اللجنة المالية رقم (٤) بشأن مشروع القانون المعدل لقانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية لسنة ١٩٦٥ (ووفق عليه كإورد من الحكومة وارسل لمجلس الاعيان)
٥١٥	١١ - احالة القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة وهي : (المعين)
	أ - مشروع قانون صندوق توفير البريد في المملكة الاردنية الهاشمية (احيلت للجنة المالية)
	ب - مشروع القانون المعدل لقانون الصحة . (احيلت للجنة القانونية)
	ج - مشروع قانون توحيد الرسوم والضرائب الاضافية على البضائع المصدرة والمصنوعة محلياً .
	د - مشروع قانون معدل لقانون استيفاء رسوم واجور اضافية .
	هـ - مشروع قانون معدل لقانون الرسوم الاضافية لرسوم الجمارك والمكوس .
٥١٥	١٢ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة (لم يعين)

٥٥٥ - تأجل جواب مقال وزير الاقتصاد الوطني على سؤال النائب السيد موسى ابو الرقاب بتبني غياب النائب .

٥٥٥ - تأجل جواب مقال وزير الاقتصاد الوطني على سؤال النائب السيد موسى ابو الرقاب بتبني غياب النائب .

مجلس النواب

○○○○

مجلس النواب

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة
الحادية عشرة صباحاً / من يوم الأحد الواقع في
١٩٦٦/٢/١٣ .

رئاسة رئيس المجلس وبحضور أمين عام
مجلس الأمة الأستاذ هاني خير .

وتغيب بأجازة - السيد موسى أبو الراغب
وتغيب معذوراً السادة - حافظ الحمد الله
ومحمد أرشيد ووصفي ميرزا وعبد الله الفياض .

وتغيب بدون معذرة السادة - خالد الحاج
حسن ووحيد العوران وفيصل الجازي وامين
الحسيني وأيوب مسلم .

وحضر من الحكومة : -

دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير
الدفاع .

معالي السيد سمعان داود وزير العدلية .
معالي السيد عز الدين المقي وزير المالية .
معالي السيد عبد الوهاب الحبابي وزير الداخلية
ووزير الدولة .

معالي الدكتور قاسم الرماوي وزير الداخلية
للشؤون البلدية والقروية .

معالي الدكتور صالح برقسان وزير الشؤون
الاجتماعية والعمل .

معالي السيد فضل الدلقموني وزير المواصلات
برق ويريد .

معالي السيد ذوقان الهنداوي وزير التربية
والتعليم .

معالي السيد حاتم الزعبي وزير الاقتصاد الوطني .
معالي السيد اسماعيل حجازي وزير الزراعة .

معالي الدكتور نصفت كمال وزير الانشاء
والتعمير .

معالي السيد محمد طوقان وزير الدولة لشؤون
رئاسة الوزراء .

افتتاح الجلسة

الرئيس :

النصاب قانوني . اعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم .
نبحث الآن في المواضيع المدرجة على
جدول أعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام
من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس :

ارجو من عطوفة الامين العام تلاوة الاجازات
والاعتذارات .

(ا)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
بعد التحية .

ارجو منحي اجازة لمدة اسبوع ولكم جزيل
الشكر .

نائب عمان

موسى ابو الراغب

١٩٦٦/٢/١٢ .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على اجازته ؟

الجميع : موافقون

(ب)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
لاسباب صحية اعتذر عن حضور جلسة مجلس
النواب الحالية فارجو قبولها .

١٩٦٦/٢/١٣ .

نائب طولكرم

حافظ الحمد الله

الرئيس :

هل يوافق المجلس على معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(ج)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب الافخم - عمان
ارجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة اليوم
لاسباب صحية واقبلوا تحياتي .

١٩٦٦/٢/١٣ .

محمد محمود ارشيد

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(د)

معالي رئيس مجلس النواب المكرم
تحية واحتراماً وبعد .

اعتذر عن حضور الجلسة لاسباب هامة .
وتقبلوا خالص التحية .

١٩٦٦/٢/١٣ .

نائب عمان

وصفي ميرزا

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

(هـ)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب - عمان
اعتذر عن حضور جلسة اليوم لاسباب طارئة .

١٩٦٦/٢/١٣ .

نائب طولكرم

عبد الله الفياض

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول معذرتي ؟

الجميع : موافقون .

٣ - تلاوة البرقيتين المتبادلتين بين جلالة الملك فيصل المعظم ومعالي رئيس مجلس النواب.

الرئيس :

تلى البرقيتين المتبادلتين مع جلالة الملك فيصل
المعظم .

الامين العام :

اتلو على حضراتكم نص البرقية التي ارسلها
معالي رئيس مجلس النواب الى حضرة صاحب
الجلالة الملك فيصل آل سعود المعظم .

حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل آل سعود المعظم
ان مجلس النواب الاردني في اجتماعه اليوم وقد
اطلع على البيان المشترك الذي صدر اثر زيارتكم
الميمونة للمملكة الاردنية الهاشمية ليستشعر معاني الفخر
والاعزاز بصدور هذا البيان التاريخي الذي نرى فيه
خطوة رشيدة لخدمة قضيانا العربية ودعم مؤتمرات
التمعة .

وانني باسمي وباسم مجلس النواب الاردني
ليشرفني بان ارفع الى مقام جلالتكم اسمي ايات
تهانينا وتهنئتنا لهذه الخطوة المباركة وستجدوننا
بقيادة اخيكم صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم
ملكنا المقدس حفظه الله حريصين كل الحرص على
دعم كل خطوة هدفها وحدة الصف العربي داعيين
الله تعالى ان يحفظكم ويمد في عمركم ويدم اواصر
الاخوة بين مملكتنا الشقيقتين وهو الموفق .

رئيس مجلس النواب الاردني
عاكف الفايز

الامين العام :

وقد اجاب جلالة الملك فيصل المعظم بالبرقية
التالية :

الرياض :

دولة الرئيس عاكف الفايز رئيس مجلس النواب الاردني
نشكر دولتكم على البرقية التي ارسلتموها الينا
باسمكم واسم مجلس النواب الاردني المعرة عن شعوركم
الطيب وتأييدكم للبيان المشترك الذي صدر اثر الزيارة
التي قنا بها للمملكة الاردنية الهاشمية ونرجو الله ان
يكون من نتائج اجتماعنا بجلالة الاخ الملك الحسين
ما يحقق آمال الامة العربية في الوحدة والاستقرار
وما يتطلع اليه العالم الاسلامي من تضامن وازدهار .

فيصل

٤ - تلاوة كتاب استقالة معالي السيد كامل
محسي الدين من اللجنة القانونية

الامين العام :

وهذا كتاب استقالة معالي السيد كامل محسي الدين

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

تحية طيبة وبعد

ارجو قبول استقائتي من عضوية اللجنة القانونية
لمجلس النواب نظرا لعدم تمكيني من حضور جلسات
اللجنة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

١٩٦٦/٢/٥ كامل محي الدين

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قبول استقالته ؟

الجميع : موافقون

٥ - تلاوة كتاب عطوفة رئيس ديوان المحاسبة رقم (٤٩٢) المتضمن تقرير خاص بالمشاريع الانمائية

الرئيس :

يتلى كتاب ديوان المحاسبة حول تقرير المشاريع
الانمائية .

الامين العام :

الرقم ج/١٠/٣-٤٩٣

التاريخ ١٩٦٦/٢/٩

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

امنتالا لنص الفقرة (٢) من المادة (٢١) من
قانون ديوان المحاسبة والفقرة (و) من المادة (٩)
من هذا القانون اقدم لمعاليتكم (١٠٠) نسخة من
تقرير خاص بالمشاريع الانمائية .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس ديوان المحاسبة

(محمد اديب العامري)

الرئيس :

لقد وزع التقرير على حضراتكم ، والآن هل
يوافق المجلس على احالة التقرير على اللجنة المالية ؟

الجميع : موافقون

٦ - تلاوة الكتب والاوراق الواردة

الرئيس :

تتلى الكتب والاوراق الواردة

الامين العام :

(أ)

هذا جواب دولة رئيس الوزراء ومرفقه
جواب معالي وزير التربية والتعليم عن اقتراح قد
سبق وارسل للحكومة .

الرقم ١٢٢٧/٧/نواب/٣/٢٧

التاريخ ١٩٦٦/١/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

أبعث طياً بنسخة من كتاب معالي وزير التربية
والتعليم رقم ١٦٧١/٥/٥٦ تاريخ ١٩٦٦/١/١٥
حول اقتراح الناهين السيد علي الملكاوي ومحمد
بشير الغزاوي رقم (٢٢) حول قانون التقاعد .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وصلي التل

الرقم ١٦٧١/٥/٥٦

التاريخ ١٩٦٦/١/١٥

الموافق ١٣٨٥/٩/٢٤

دولة رئيس الوزراء الافخم

بعد التحية

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٣/٢٧/نواب
٢١٨٩٣/٧/١٢ تاريخ ١٩٦٥/١٢/١٩ .

ان موضوع جعل المدة الخدمة التقاعدية للمعلم
خمسا وعشرين سنة قد اثارته هذه الوزارة ايضا
بناء على طلب عدد كبير من المعلمين وقد رفعت الى
دولتكم مقترحات تفصيلية في هذا الصدد بكتابي رقم
٩٢٨٤/٩٨/١١ تاريخ ١٩٦٥/٤/٤ وبما ان قانون
التقاعد المدني هو مدار بحث الان فسيكون البحث
شاملا لجميع النواحي ومن ضمنها المدة التقاعدية
بالنسبة للمعلم والخدمات السابقة غير المصنفة كما جاء
في كتاب دولتكم رقم ث/٨٩١/٣١ تاريخ
١٩٦٥/٥/٣٠ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير التربية والتعليم

دوقان المنناوي

كتاب
مجلس
النواب

الاستاذ الشيخ المكايي نائب اربد :

معالي الرئيس ، تعلمون ان جهد المعلم الذي يقوم به يفوق اي جهد آخر من القوات المسلحة - مع احترامي للقوات المسلحة - والقضاة - مع احترامي للقضاة - فالمعلم يدوق الامرين جسماً وفكراً في ما يبذله من اعداد جيل صالح لبلد صالح . ولذلك فالمعلم مدة التقاعد التي هي قد قدرت له بثلاثين عاماً هي مدة طويلة جداً ومرهقة لأعصابه ، وانكم تلاحظون ان كثيراً من المعلمين وهم في مراحل التعليم يتركون التعليم ويتبرون والسبب في ذلك عدم تقدير المعلم لا من حيث الدرجة ولا من حيث التقاعدية . فالمعلم حينما يخرج بعد ان يقضي مدة ثلاثين عاماً يخرج وهو مرهق الأعصاب مرهق الفكر قل ان يكون هناك معلم احبل الى التقاعد وليس فيه عادة دائمية اما في عقله واما في جسمه وفي اعصابه فهو مرهق وانني احب ان اشير الى ان الشاعر الاردني السيد ابراهيم طوقان ذلك الشاعر الشاب الذي لو أسد الله بعمره لو لم يكن معلماً لأمد الله في عمره لانه يقول من اسباب الموت ومن اسباب الأرهاق هو ما يبذله من جهد وفكر او من جهد وفكر فقد قال ذلك الشاعر العبقري :

قم للمعلم وفه التبجيلا

كاد المعلم ان يكون رسولا

شوقي يقول :

وما درى بمصيفتي

كاد المعلم ان يكون رسولا

لو جرب التعليم شوقي ساعة

للقضى الخفاة شفاوة وخمولا

حسب المعلم رقة وكآبة

مرأى الدفاتر بكرة واصيلا

مئة على مئة اذا هي صلحت

وجد العمى نحو العيون سبيلا

لا تعجبوا ان مصحة يوم صيحة

ووقعت ما بين البتوك قبلا

الخ ...

فالمعلم في الواقع وهذه صيحة معلم نكب فلذلك فأهيب بهذه الحكومة وأهيب بهذا المجلس ان يبنى فكرة التقاعدية للمعلمين على ان تكون كالجنود او على اقل تقدير وهو اضعف الايمان ان تكون كدة (٢٥) سنة كالتقضاء عشرين سنة الجندي ، فالمعلم هو بالواقع قاضي وهو جندي ولذلك ايضاً .

السيد محي الدين نائب رام الله :

نحن نؤيد الشيخ .

الاستاذ الملكساوي نائب اربد :

وهناك بعض الصحف الاردنية وهي جريدة فلسطين الغراء قد اشارت الى هذا الاقتراح واعطته بعين الاعتبار بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١ بقلم الاستاذ ابراهيم سكجها .

الرئيس :

ماذا تريد يا استاذ الآن .

ضجة -

الاستاذ الملكساوي نائب اربد :

اريد تقاعدية المعلم ان تكون مدة تقاعد المعلم مدة عشرين سنة وشكراً .

الرئيس :

تفضل يا معالي الوزير .

وزير التربية والتعليم :

معالي الرئيس أود اولاً ان اشجب كلام النائب المحترم فيما يتعلق بعدم تقدير وزارة التربية والتعليم لجهود المعلمين المخلصه ، المعلمون أنفسهم يعلمون حق العلم ان وزارة التربية والتعليم بشكل خاص والحكومة بشكل عام قدرت جهودهم في مختلف المراحل الماضية بدليل ان المعلمين في السنة المالية الماضية رفعوا كبقية موظفي الدولة كل معلم مضى على خدمته أكثر من مدة ثلاث سنوات حتى تاريخ ١٩٦٥/٣/٣١ وضعت له درجة ونال تلك الدرجة والمعلمون أنفسهم يعلمون ذلك . اما بما يتعلق بقانون التقاعد فقد قال دولة رئيس الوزراء في كتابه بان وزير التربية والتعليم سيثير هذا الموضوع عند اعادة النظر في قانون التقاعد ارجو يا معالي الرئيس ان لا تفوتني هذه الفرصة لأذكر بان النائب المحترم قد درج على عادة عندما يتكلم عن المعلمين والمعلمات ان يتلفظ بالفاظ اما تعتبر مهينة للمعلمين والمعلمات واما لوزارة التربية والتعليم فاذني اطلب شجب وشطب كلامه من محضر الجلسات فيما يتعلق لعدم تقدير وزارة التربية والتعليم لجهود المعلمين والمعلمات .

اصوات تشطب

الاستاذ الملكساوي نائب اربد :

انني لأعجب جد العجب بما جاء به معالي وزير التربية والتعليم من شجب كلمة حق يقال من اجل أحقاق حق ، معالي وزير التربية والتعليم كان معلماً فلماذا تهرب من التعليم وجاء الى الوزارة .

ضحك وضجة

وانسحب من الجلسة وزير التربية - واكثر الوزراء فهم تبرؤوا من التعليم وجاءوا الى الوزارات . ضجة وضحك

فهذا دليل كاف على ان المعلم ولا يسمح بأي حال من الأحوال على شجب كلمة حق يقال فان لم اتعرض بكلمة نابية خمس اهداً وانما كنت اطلب انصاف المعلمين انصافاً جديراً بالتقدير والأجلال والاكبار لهذه الفئة .

معالي وزير المواصلات بوق برسند وهاتف السيد الدلقموني نائب اربد :

كنت ارجو معالي رئيس المجلس وانا اتكلم الآن كنائب بالنسبة الى النظام الداخلي انه لا يجوز ان يرد لاكثر من مرة عند مناقشة اي سؤال الفرصة التي اتيحت لفضيلة الاستاذ فيما يتعلق بالرد على كلمة معالي وزير التربية والتعليم اولاً ما كان من الضرورة ان تكون بالمصيبة التي قالها وثانياً ان جواب معالي وزير التربية والتعليم كان مركز ومحكم وهو كان يتكلم ليس كوزير تربية فقط ولكن كعلم كسا هو ذكر وما اعتقد ان في انسان جرب مهنة التربية والتعليم ويقول ان المعلم ليس له قيمته ، وانا اذكر اني قضيت بين زملائي في التعليم (٢١) سنة ولم اخرج من سلك التعليم رغبة مني بل ظروفاً رسمية دعت ذلك . واني افتخر بانني كنت معلماً .

الرئيس :

اريد ان اجييك كتاب وليس كوزير اولاً هذا اقتراح وليس سؤال والاقتراح حسب النظام الداخلي يناقش ، لكن جرت العادة ان النقاش يكون مختصر جداً فالنائب الان لا حاجة ، معالي وزير التربية والتعليم رد عليه وله الحق ان يرد عليه ولو اعطيت

هكذا حقه فيكون

له الفرصة حتى يجيب معالي الوزير وعلى رأيي ،
مجلس النواب هذا مجلس للنقاش والمناقشة والأيضاح
الأمور بشكل صحيح . فهذا اقتراح جرت المناقشة
عليه حسب الأصول .

(ب)

الامين العام :

وهذا جواب معالي وزير التربية على الاقتراحين
٤٢٣٥ .

الرقم ٣٣٧٨/٥/٥٦

التاريخ ١٩٦٦/٢/٥

الموافق ١٣٨٥/١٠/١٥

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
الموضوع / اقتراح برغبة

بعد التحية .

اشير الى كتاب دولة رئيس الوزراء رقم
٣/٢٦ / نواب ٥٦٤/٦/ تاريخ ١٩٦٦/١/١١ ،
والى الاقتراحين برغبة رقم (٣٥ ، ٤٢) المقدمين
من بعض حضرات النواب المحترمين المرفقين به .

وارجو ان اعلم معاليكم ان هذه الوزارة تنتظر
في موضوع اقامة ابنية مدرسية في مدينة بيت لحم
وقلقلية وفي غيرها من مدن المملكة بعد التأكد من
توافر الاموال اللازمة في موازنة هذه الوزارة للسنة
المالية القادمة ٦٦/٦٧ ، او من القروض التي تسعى
الوزارة الى تأمينها لهذه الغاية .
واقبلوا احترامي .

وزير التربية والتعليم

ذولفان الهنداوي

السيد يونس نائب طولكرم :

اشكر معالي الوزير

السيد درويش نائب بيت لحم :

نشكر معالي الوزير

(ج)

الامين العام :

الرقم ٩٦١/٢٨/٢١

التاريخ ١٩٦٦/٢/٧

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ٣/٢٧ / نواب /
٥٥١/٦ تاريخ ١٩٦٦/١/١١ . ومرفقه الاقتراح
برغبة رقم (٥٥) المقدم من نواب بيت لحم بشأن
طريق محالين .

ارجو ان تتكرموا دولتكم بالمعلم بان الطريق
مدار البحث ستدرج على جدول اعمال الطرق القروية
للسنة المالية القادمة .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام .

وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية

الدكتور قاسم الرباوي

السيد درويش نائب بيت لحم :

نشكر معالي الوزير على جوابه .

(د)

الامين العام :

وهذا نص جواب معالي وزير الداخلية على
شكوى شركات الباصات .

الرقم ١٨٨٦/٢/٢/١٢

التاريخ ١٩٦٦/٢/٣

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشير الى كتاب معالي رئيس مجلس النواب
رقم ١١٣/٢/٢٤/٣ المؤرخ في ١٩٦٦/١/١٥ .
ومرفقه الشكوى رقم (٤١) المقدمة من شركات
الباصات حول الشركة الموحدة لنقل الحجاج وارجو

الرقم ١٤٧٥/٢/٣/٦

التاريخ ١٩٦٦/١/٢٠

دولة رئيس الوزراء الافخم

اشارة الى الاقتراحين برغبة رقم - ٣٦ - ٣٩ -
المقدمين من النائبين السيدين محمد سعيد يونس وسلمان
القضاة المرفقين بكتاب دولتكم رقم ٣/٢٧ / نواب /
٥٦٣/٦ تاريخ ١٩٦٦/١/١١ بموضوع فتح واحداث
مكاتب وشعب بريدية .

ارجو ان اعلم دولتكم بانه سينظر في هذا الامر
عند تنظيم الموازنة اذا ساعدت التخصيصات .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

وزير المواصلات البرق والبريد

فضل الدقموني

السيد القضاة نائب عجلون :

اشكر معالي الوزير على جوابه .

السيد اليونس نائب طولكرم :

ان الشعب البريدية قد عمت في جميع احياء
المملكة لقد فتحت شعبة في قرية عزون وهي قرية
فيها مجلس قروي وتضم اربع قرى فيها مجالس قروية .
لذلك ارجو من معالي الوزير ان يرفع هذه الشبهة الى
مكتب بريد .

٧ - الاقتراحات

الرئيس :

والآن ناتي بالبند السابع من جدول الاعمال
وهو الاقتراحات :

(ا)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٩٢)

تاريخ ١٩٦٦/٢/٦ .

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

محبة واحترام وبعد

ارجو ان نفع اقتراحنا التالي لاجراء ما يجب
بشأه . ان الطريق المتفرعة من الطريق العام المأدية

ان اتمني لدولتكم ان لجنة شؤون الحج قد اعادت
النظر في موضوع تشكيل شركة موحدة لنقل الحجاج
واكتفت بتشكيل شركات لوائية في المحافظات
والالوية بعد ان ثبت لها عدم امكانية التوفيق بين
جميع الشركات في المملكة وتوحيدها في شركة
موحدة . ولذا فقد اصبحت الشكوى موضوع
البحث غير وارد .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،

عبد الوهاب المجالي

وزير الداخلية

السيد العوران نائب الطفيلة رئيس اللجنة الادارية :

نشكر معالي الوزير على جوابه وارجو من
امانة المجلس تبليغ المشتكين هذا الجواب حسب
الاصول .

(هـ)

الامين العام :

وهذا جواب دولة رئيس الوزراء ومرفقه
على الاقتراحين ٣٦ و ٣٩ .

الرقم ١٦٨٩٧/٣/٢٧

التاريخ ١٩٦٦/٢/٨

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ٥٢/٦/١٧/٣ تاريخ
١٩٦٦/١/٦ .

ابعث الى معاليكم طيا بنسخة من كتاب معالي

وزير المواصلات / بريد رقم ١٤٧٥/٢/٢/٦

تاريخ ١٩٦٦/١/٢٠ بصدد الاقتراحين برغبة رقم

٣٦ - ٣٩ المقدمين من النائبين السيدين محمد سعيد

يونس وسلمان القضاة لتكرم بالاطلاع :

واقبلوا فائق الاحترام .

رئيس الوزراء

وصفي التل

هكذا
مكتبة
الاصول

الى دابق - الفحيص لا تزال تراسية بدون تعبيد او ترفيت وما ان هذه الطريق من الطرق المقررة من العام الماضي ومخصصاتها رصدت في الموازنة وقد ساهمت قرية الفحيص بما يترتب عليها لهذا نطلب نحن نواب محافظة البلقاء العمل الفوري على تعبيد وترفيت هذه الطريق استكمالاً لما قرر بشأنها .
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نوفان السعود
نائب محافظة البلقاء
شاكركم الطعيمة
نائب محافظة البلقاء
محمد الخشمان
نائب محافظة البلقاء

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .
(ب)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٩٣)

تاريخ - ١٩٦٦/٢/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم

ان الحكومة رغم جهودها في تعبيد الطرق القروية لم تستطع ان تعيد في لواء الكرك الطرق التي وقع الاختيار على تعبيدها كما ان هنالك عدد آخر وكبير من القرى التي تحتاج الى تعبيد طرقها .

فندرج احالة هذا الاقتراح الى الحكومة لتسريع المجاز ما تقرر تعبيده ورصد المخصصات الكافية لتعبيد الطرق الاجرى واننا نبين بعض هذه الطرق بالنظر لاهميتها وحاجة السكان الملحة اليها .

١ - تعبيد طريق قري عشائر العبر المنغير - ابو زرقا - مسجل .

- ٢ - تكملة تعبيد طرق قري الحمايدة - مرجع - فقوع - حرقا
- ٣ - تعبيد طريق الياروت - دمنه - الحجر - وادي بن حماد
- ٤ - تعبيد طريق - نهر وادي بن حماد
- ٥ - تعبيد طريق - ادر - الجديدة
- ٦ - تعبيد طريق الغور - الثانية
- ٧ - تعبيد طريق زحوم - الطريق الرئيسي
- ٨ - تعبيد طريق القور - المأمونية
- ٩ - تعبيد طريق الثانية - المشرفة - مدين - مردد
- ١٠ - تعبيد طريق مؤته - سول
- ١١ - تعبيد طريق المزار - الحسينية - دليقه - ام زياء - ام حياط - امحي
- ١٢ - تعبيد طريق الهاشمية الجنوبية - الطريق العام - فرع ذات رأس
- ١٣ - تعبيد طريق المزار - رجمة النوايسة - مجرى حجر - الطيبة - وفرس الى قرية طسره - خرمية الخرشه
- ١٤ - تعبيد طريق - المزار - المظل - الجوزة - العويسية - البدياكة
- ١٥ - اتمام تعبيد طريق مؤته - كثرنا - عي - جوزا العميان مع ايصال فرع الى قري العراق - الطيبة
- ١٦ - تعبيد طريق الكرك - الافرنج
- ١٧ - تعبيد الطريق الى قرية عينون
- ١٨ - تعبيد الطريق الى قرية سمرا
- ١٩ - تعبيد الطريق الى قرية بلدان
- ٢٠ - تعبيد الطريق الى البقيع

نائب لواء الكرك
صالح الحماي
نائب لواء الكرك
عمران المعايطة
نائب لواء الكرك
صالح سحيات

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

(ج)

اقتراح برغبة رقم (٩٤)

تاريخ - ١٩٦٦/٢/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
نحن نواب الكرك نتقدم باقتراحاتنا التالية ، راجين احالتها الى الحكومة بمناسبة قرب اعداد الموازنة :-

- ١ - انشاء مكتب تسويق ومكتب تعبيل في لواء الكرك .
- ٢ - انشاء مستشفى للاغوار .
- ٣ - انشاء مدرسة صناعية .
- ٤ - انشاء استراحة في مدينة الكرك واخرى في قرية المزار بقرب مقام سيدنا جعفر بن ابي طالب
- ٥ - اتمام مدرسة بنات الكرك الثانوية واطمام بناء مدرسة المزار الثانوية .
- ٦ - انشاء عيادة ييطرية للاهتمام بالثروة الحيوانية في اللواء .
- ٧ - انشاء شعب بريدية في قري (الدباكة ، رجم النوايسة ، البقيع ، ام رمانة .
- ٨ - انشاء قاتمة قامية في اغوار الكرك ومدير ناجية في قري الحزمان .

« واقبلوا فائق الاحترام »

نواب الكرك

عمران المعايطة . صالح الحماي . سباب المعكشة . صلاح سحيات

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

(د)

الامين العام :

اقتراح برغبة رقم (٩٥)

تاريخ - ١٩٦٦/٢/٨

معالي رئيس مجلس النواب الاكرم
نحن نواب الكرك نتقدم الى معاليكم بالاقتراحات التالية ، رجا احالتها الى الحكومة :-

- ١ - لم يتتد تعبيد في طريق القطرانة الكرك حتى الان ، ورغم ان المخصصات كانت مرصودة منذ سنتين ، فندرج الاهتمام بالمجازها ومضاعفة العمل في هذه الطريق الحيوية .
- ٢ - ان طريق مادبا الموجب - الكرك ضيقة جدا ولا تستوعب الا سيارة واحدة كما ان جسر الموجب لم يتم بناؤه ، فندرج رصد المخصصات اللازمة لتوسيع الطريق واعادة بناء الجسر .
- ٣ - ان طريق الكرك - الاغوار غير صالحة للسير من عدة وجوه ، فهي تحتاج الى تعبيد الاقسام التي لم تعيد حتى الان ، وفي بعض اقسامها مثل الخيزرة تحتاج الى تخطيط وتفتح طريق جديدة وتعبيدها كما انها تحتاج الى عبارات وجسور بدلا من العبارات والجسور التي جرفتها السيول بسبب عدم صحتها ، فندرج الاهتمام بها نظراً لاهمية هذه الطريق الزراعية وليسير نقل الحاصلات .

مكتبة
مجلس النواب

٤ - ان دار الحكومة في الكرك قد هدمت ولم يبدأ العمل باعادتها رغم وجود مخصصات لذلك في الموازنة ، فارجو ان تسرع وزارة الاشغال لاعادة بنائها توفيراً للاجور الباهظة التي تدفعها الحكومة للدوائر الرسمية المتأجرة وتسهيلاً لمصالح الاهلين .

نواب الكرك

صالح الحايي سابا العكشه عمران المعاينة
صلاح سحيات

الرئيس :

هل يوافق المجلس على احالة هذا الاقتراح على الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

٨ - الاسئلة والاجوبة

الرئيس :

ناقي الان للبند الثامن من جدول الاعمال وهو الاسئلة والاجوبة ومدة البحث فيها نصف ساعة فقط

(١)

الأمين العام :

سأتلو السؤال ثم الجواب .

سؤال رقم (٢٣)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو احالة سؤالي التالي على الحكومة والطلب منها الاجابة عليه . وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .
لقد علمت بان مجلس الوزراء قد وافق على تنسيب اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة موضوع

مطار عمان الجديد وقرر المباشرة في دراسة قضيته وتمويل بناء هذا المطار واجراء التحسينات على المطار الحالي .

ارجو ان توضح لنا الحكومة المبررات التي حدثت بها لاتخاذ مثل هذا القرار وما هي مخططاتها للتمويل والانشاء واين سيكون موقع هذا المطار ولما تعود الاراضي التي سينشأ عليها وهل ستطرح اعمال الانشاء المطلوبة بمناقصة ام ستعطى لشركة معينة ومن هي هذه الشركة ومن هو ممثلها في الاردن

النائب

زهير مطر

الرقم ١٤٨٠/٧/نواب

التاريخ ١٩٦٦/٢/٥

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٦/٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠ .

ابعث الى معاليكم طياً بنسخة من كتاب معالي وزير المواصلات/طيران ميناء سكك متضمن اجاب معاليه على السؤال رقم (٢٣) المقدم من النائب السيد زهير مطر رجاء الاطلاع .

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

وصفي التل

الرقم ١١٨٧/١٧/٣

التاريخ ١٩٦٦/٢/١

دولة رئيس الوزراء الاقدم

اشير الى كتاب دولتكم رقم ١/١٨/نواب ٥٥/٧ تاريخ ١٩٦٦/١/٥ . ومرفقه السؤال رقم (٢٣) المقدم من النائب السيد زهير مطر حول موضوع مطار عمان الجديد .

اما القسم الثاني : -

من التعليق فيكون على اساس اعتياري بان الرد الذي نشرته الصحف لمعالي وزير المواصلات هو بالفعل ما لدى الحكومة من اجابة ولهذا فانهي استغرب واظن انكم تستغيرون مما لدى سماعكم ان كلفة توسيع المطار الحالي وتجهته تعادل كلفة انشاء مطار جديد كامل بمسارجه واضاءته ومنشأته ومستودعاته وعنابره وطرق مواصلاته . الا اذا ان المقصود هو هدم كل شيء قائم في المطار الحالي وتدميره ومن ثم إعادة انشائه من جديد ومع ذلك فستكون كلفة المطار الحالي اقل من انشاء المطار الجديد .

انني اريد ان اصحح لمعالي الوزير واوضح ان كلفة تحسين وضع المطار الحالي بشكل يسمح لهذا المطار باستقبال احدث الطائرات ولعشرة سنوات قادمة ومهما تقدم علم الطيران هي فقط مليون ونصف دينار بينما الكلفة الحقيقية لانشاء المطار الجديد مع كامل معداته ومبانيه ومستلزماته هي عشرة ملايين دينار وليس خمسة ملايين فقط كما ذكر معاليه اذ ان الخمسة ملايين ونصف التي ذكرها معاليه هي فقط اثمان الاراضي وتوفير المياه وعمل المدرج والاضاءة وليست لباقى متطلبات المطار من معدات وأدوات واجهزة وابنية .. من هذا تلاحظون ان الفرق فقط ثمانية ملايين ونصف المليون دينار . اما القول بان المطار الحالي لا تتوفر فيه الامكانيات الفنية للهبوط فنقول غير وارد اذ لا يعقل ان شركة مثل شركة B. O. A. C. والتي تستعمل أحدث تسرع من الطائرات وهو نوع V. C. 10 والشركات الاخرى التي تستعمل أحدث الانواع مثل الكرايفيل والاكيرا والبوينج تسمح لطائراتها بالنزول في هذا المطار لو كنن هناك ادنى شك في خطورة النزول او عدم تأمين

تجري الحكومة الان اتصالات مع جهات مختلفة في موضوع توسيع مطار عمان الحالي او انشاء مطار دولي جديد لتفادي الصعوبات الفنية العديدة التي يواجهها المطار الحالي في عمان عند هبوط الطائرات واقتلاعها ، ولا تزال هذه الاتصالات جارية والدراسات قائمة ومن المتوقع انتهاء الدراسات موضوع البحث خلال شهرين او ثلاثة .

وتفضلوا دولتكم بقبول فائق الاحترام

وزير المواصلات

طيران ميناء سكك

السيد مطر نائب معان :

معالي الرئيس

ان تعليقي على رد الحكومة على سؤالي ينقسم الى ثلاثة اقسام : -

القسم الاول : -

التناقض الواضح بين ما سمعته الان وبين ما اعلنته الحكومة عن موافقتها على قرار اللجنة الوزارية القاضي بانشاء مطار دولي في عمان وبين ما سمعته الان وبين ما نشرته صحيفة الجهاد من رد لمعالي وزير المواصلات على هذا الموضوع والسلي ينص على ما يلي : -

ما يدل على ان هناك ردين لمعالي الوزير احدهما نشر في الجرائد والاخر ارسل للمجلس ، احدهما وهو الذي نشر يوضح واقع الحال والاخر الذي سمعته الان مقتضب يتناقض مع الرد المنشور والادعى انه يتناقض مع ما اعلنته الحكومة من ان مجلس الوزراء وافق على انشاء المطار الدولي بناء على تقرير اللجنة الوزارية التي قامت بدراسة هذا الموضوع .

هذه هي النص

والقوائد لن يقل عن مليون ونصف دينار سنوياً تقريباً وليس من المعقول ان تكون عائدات المطار بما يعادل عشر هذه الكمية في احسن الحالات .

اما القسم الثالث :

فيتعلق بما يمكن انجازها بمثل هذا المبلغ الذي سيتفق على المطار ان فكرة انشاء مطار دولي في الاردن هي فكرة بدأت قبل ثلاث سنوات تقريباً وقد حاول مستوردوها عرضها على الحكومات السابقة وجددت عرضها على الحكومة الحاضرة الا ان الحكومات السابقة قد رفضت هذه الفكرة ايماناً منها بان هذا البلد بحاجة الى ما هو اهم طاماً وهذا المطار حالياً يخدم الأغراض التي وجد من اجلها واذا دعت الظروف التوسعية سيعمل على توسيعه في حينه وان المواطنين الذين تخشى الحكومة الحالية من ازعاجهم بقرب المطار فاظنهم على استعداد للتضحية اذا ما علموا بان تأمين راحتهم سيكلف بلدهم عشرة ملايين دينار ولا أظن ان وجود مطارنا بالقرب من عمان نقطة ضعف للمطار بل بالعكس اعتبرها حسنة من حسناته ولو كانت كذلك لكان مطار لندن ومطار بيروت على نفس الشاكلة .

عند مناقشتي لبيان هذه الحكومة الوزاري ان تسلمها مسؤولياتها قلت اننا بحاجة الى نفر مؤمن واع لظروفه مقدراً لامكانياته وكرر واقول نعم نحن بحاجة الى نفر يعيش في واقعه متفهماً لامكانياته ومطالبه مقدماً الاهم على المهم .

انني ايها الاخوان قد اجريت الحسابات البسيطة التالية لاوضح لكم ما يمكن ان نقوم به بهذا المبلغ الذي سنصرفه لانشاء مطار ليقل فقط ان لدينا مطار دولي . اننا نستطيع بناء تجهيز ٥٠ مستشفى كامل المعدات والبنشاء والادوات بشرط ان يتسع كل

السلامة للطائرات وركابها عند نزولها في مطار عمان الحالي . في الوقت الذي يؤكد فيه معالي وزير المواصلات بان رده بانته لم يتقرر بعد ان كان انشاء هذا المطار سيكون بشكل مناقصة او تلزم لشركة معينة بين في الفقرة الخامسة من رده انه في حالة كون التكاليف ضمن ٥ ونصف مليون ستقوم بتنفيذ المشروع شركة (فرانس تكنيك) اي ان المطار سيعطى الى هذه الشركة ودون اجراء اية مناقصة لافساح المجال لتنافس الشركات ولضمان حصولنا على ادنى تكاليف لانشاء هذا المطار بالرغم من عدم ايماننا بالحاجة لانشائه وهذه ناحية اخرى آمل ان تؤخذ بعين الاعتبار . اما موضوع التمويل فيبدو من رد معالي الوزير ان المشروع قد احيل الى اللجنة المختصة في تمويل المشاريع الانمائية ليجاد السبل التي تساعد على تمويله اي انه لا يوجد هناك مصادر معينة للتمويل تقرر مثل شركة معينة للقيام بالتنفيذ وعلى ما يظهر ان هذا المشروع سيمول بقرض تجاري وهذا يخالف سياسة تمويل مشاريع التنمية التي اعلنت عنها الحكومة منذ اسابيع اذ ينص المبدأ الثاني من بنسـد القروض وعروض التمويل على ما يلي : -

يراعى في البحث عن مصادر التمويل الخارجي استفاد كل إمكانات القروض السهلة من المنظمات الدولية والصديقة اولا حتى اذا استحال ذلك امكن اللجوء الى القروض التجارية للمشروعات التي يمكن التأكد بان عائداتها تكفي لتغطية اقساط الدين وفوائده في العملة الصعبة وبمسية بسيطة نجد ان مبلغ خمسة ملايين ونصف دينار ستكون فوائدها على اساس تجاري بمعدل لا يقل عن ٦ بالمائة وهذا يعادل ٣٣٠ الف دينار سنوياً . ولو فرضنا ان القرض خمسة سنوات فمعنى ذلك ان القسط السنوي للتسديد سوف يكون مليون ومائة الف دينار مجموع القسط السنوي

معالي وزير المواصلات طيران ميناء سكك . اني اقدر للنائب المحترم الجهد الذي بذله في اعداد هذه الدراسة . لكن في الوقت نفسه لو قبل ان اجهد نفسه باعداد هذا الكتاب وتلاوته على المجلس لو طلب مني ان اوضح الجواب المختضب لكننا اغنيناه وارحنه من تلاوة هذا الكتاب الطويل اذ ان موضوع انشاء مطار دولي في الاردن او بالتالي توسيع مطار عمان موضوع اولته الحكومة ومازالت توليه الاهمية اللازمة لما لهذا المطار من اهمية لتشجيع السياحة وتشجيع الأقبال على زيارة الأردن . الدراسات الفنية تفيد بأن لا بد من انشاء مطار جديد او على الأقل توسيع المطار الحالي . ان موضوع انشاء مطار جديد كان اثير قبل سنوات - كما تفضل النائب المحترم - وبقي الموضوع بان الامكانيات لم تساعد آنذاك للأخذ به فوخرأ اثير الموضوع زائير الموضوع الذي كانت تقدمت به شركة فرنسية قبل مدة اذ قالت في ذلك الاقتراح العام الاجمالي بان مطار جديد يكلف بمحدود ١/٥ ملايين من الدنانير فهناك ايضاً فكرة توسيع المطار الحالي دون اللجوء الى انشاء مطار جديد يكلف في حدود (٣) ملايين دينار . فالحكومة عينت لجنة وزارية لتتظر في الأمر ولما رأيت ولست ان الفرق بين انشاء مطار جديد وتوسيع المطار الحالي هو مليونين فقط قالت لا بد من دراسة الموضوع حتى اذا ثبت ذلك ان ينقل . كانت اللجنة الوزارية التي تعينت تميل الى انشاء مطار جديد فيها لو كانت الأرقام التي تقدمت هي صحيحة . بعد ان انتهت اللجنة الوزارية تقريرها بهذا الشكل وابنت ميلها الى دراسة الموضوع اتصلت شخصياً وكتابة وطلبت من الشركة الفرنسية التي كانت عرضت انشاء مطار جديد في حدود ١/٥ ملايين وطلبت منها المزيد من

مستشفى منها الى ١٠٠ مائة سرير وذلك لاتخاذ المرضى موضوعي ضمن السؤال وهو مناقشة المبلغ السلي سيصرف على المطار . . . والمسؤولين الذين لا ننكر كثرتهم في هذا البلد . اننا نستطيع ان نفتح ونعيد ١٥٠٠ كيلو متر من طرق الدرجة الاولى وبذلك تربط جميع قرى مملكتنا بشبكة طرق لا مثيل لها في العالم ولا نرى بعدها الطرق الترابية الموحلة والقرى المعزولة في مواسم الشتاء . اننا نستطيع بناء ٢٥٠٠ منزل يتسع كل منها لعائلة لا يقل عدد افرادها عن ثمانية افراد وبذلك نحل ازمة السكن المستفحلة ونخفض مستوى الاجور الباهظة التي يتقاضاها اصحاب الاملاك .

اننا نستطيع حفر ٥٥٠٠ بئر ارتوازي نستخدمها في رى الاراضي فتبعد عنا شبح القحط والعطش الذي يهددنا كل عام . اننا نستطيع بناء (٢٠) مجمع للدوائر الحكومية وبذلك نوفر ما يعادل نصف مليون دينار سنوياً تدفعها خزانة الدولة كأجور لدوائرها . اننا نستطيع بناء وتجهيز ٣٠٠ مدرسة ثانوية كاملة على أحدث طراز وبذلك نهيم المكان الصحي لناشئنا ونوفر الاجور الباهظة التي تدفعها اجور لتلك المدارس .

اننا نستطيع ان نقوم بتنفيذ مشروع طريق الصافي العقبه وانهاء مد سكة الحديد بين معان والعقبه بهذا المبلغ . فاتمها اهم ايها السادة واجهنا محتاج البلد اليه وايها يعود على بلدنا بالنفع والخير انشاء المطار الدولي هذا ام اي مشروع من المشاريع التي ذكرتها .

انني آسف اذ اقول للحكومة بانني غير قانع في اجابتي وسأفسح المجال لزملائي لابتداء رايهم بهذا الموضوع فهم نواب هذه الامة وعلى عاتقهم تقع مسؤولية مثل هذه الامور ومن واجهم مناقشتها وابتداء رايهم الصريح فيها .

هذه هي الاصل

سؤال رقم (٢٤)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب

ارجو معاليكم التفضل بتوجيه السؤال التالي الى الحكومة .

لقد وعدت الحكومة بأنها ستعمل على احياء مشروع البوتاس بعد موته . وقد مضت مدة طويلة ولم تلمس اى تحسن في وضعية المشروع ، اطلب من الحكومة ابضاح اخر التطورات التي وصلت اليها جهودها في هذا الموضوع وما هي الطرق العملية التي ستعيد الحياة اليه .

نائب معان

زهير مطر

الامين العام : (متابعا) .

الرقم ٢٢٣/٢/١/٨١٠

التاريخ ١٩٦٦/١/٢٠

معالي رئيس مجلس النواب

أشير الى كتاب معاليكم رقم ١١/٦/١٦/٣ تاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠ ومرفقه صورة عن السؤال رقم (٢٤) تاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠ المقدم من النائب المحترم السيد زهير مطر عن اخر التطورات التي وصلت اليها جهود الحكومة في مشروع البوتاس والطرق العملية التي ستعيد الحياة اليه .

وفي الاجابة على سؤال النائب المحترم اود ان اؤكد بان الحكومة عندما وعدت المجلس الكريم بأنها ستعمل على احياء مشروع البوتاس استندت في ذلك الى الجدية والتصميم الاكيدين وباشترت فوراً اتصالات لم تقطع منذ شهر اذار الماضي مع كل من

التفصيل وذهبت الى دمشق واستقصيت اخبار انشاء مطار دمشق ولست من هنالك ان مطار جديد لا يكلف $\frac{1}{4}$ مليون بل يكلف مبلغ يزيد عن (١٠) ملايين وفي الوقت نفسه اتصلت بالشركات التي قالت ان توسيع المطار في عمان يكلف في حدود ٣ ملايين فطلبت من تلك الشركات ان تقدم لي ارقاماً ووصفاً للابنية كل بناء ماذا يكلف كم يكلف حتى نتأكد من الأرقام هذه صحيحة او غير صحيحة . واللجنة الفرنسية تدرس الموضوع وقد لست انه لا يمكن لها ان تبني مطاراً ب $\frac{1}{4}$ مليون والآن نحن بانتظار ما يرد من الشركة الأخرى التي قالت بان توسيع المطار الجديد في عمان يكلف في حدود كذا والي ان تقدم لنا ارقام صحيحة نأخذ لا تستطيع الحكومة ان تقرر بان تعمل هذا او ذلك هذه الدراسات كلها تحتاج الى وقت وكما قلت في كتابي في خلال شهرين او ثلاثة تقدم لنا الدراسات كاملة والارقام نهائية وعندئذ فقط تقرر الحكومة اما انشاء مطار جديد او توسيع المطار الحالي انفي على استعداد لارد على اي ابضاح اخر .

الرئيس :

اذن لا يوجد اتفاق .

معالي وزير المواصلات طيران وميناء سكك :

لا يوجد اتفاق مع احد .

(ب)

الامين العام :

وهذا جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني على سؤال للنائب السيد مطر وسأتلو السؤال ثم الجواب :

دوليا لبنائه ومباشرة الانتاج منه بعد الانتهاء من البناء بطاقة قدرها نصف مليون طن في السنة تدر دخلاً على الاردن بمبلغ قدره خمسة ملايين دينار سنوي . واقبلوا فائق الاحترام .

وزير الاقتصاد الوطني

حاتم الزعبي

السيد مطر نائب معان :

معالي الرئيس

انني اشكر معالي وزير الاقتصاد على اجابته على سؤال حول موضوع شركة البوتاس العربية . تلك الشركة التي لازمها سوء الحظ ولاحقها لعنة الصهاينة ودسائسهم ومؤامراتهم منذ اليوم الأول لتأسيسها .

ان الجهود التي قامت بها الحكومة خلال هذه الفترة بما يتعلق بهذا الموضوع جهود مشكورة ، واعتقد ان الحكومة قد اولت هذا الموضوع جل عنايتها واهتمامها ، لا انني اشعر وكما يشعر كل مواطن في هذا البلد ان النتائج على ما يبدو لن تكون مرضية بالرغم من الوعود التي تلقها الحكومة من مصادر المشاركة او التمويل . اذ لنا جميعاً فندرك مالا بصوريه من تأثير على بيوتات المال ومالها من نفوذ في كبريات الشركات ، والذي نطالب به الحكومة هو الاستمرار في ملاحقاتها لتنفيذ هذه الوعود والتمسك على هذه المصادر بكل ما لديها من امكانيات الى ان تصل الى المرحلة التي تصارح فيها الأمة بما تنوصل اليه وبفلس الوقت ان تسعى لدى الدول العربية الشقيقة لانقاذهم حقيقة هذه القضية وان تنفيذ مثل هذا المشروع يعتبر مطلباً عربياً له اكل المساس بقضية فلسطين كما وعلى الحكومة ايضاً ان لا تحصر نفسها في انجاز معين لتنفيذ هذا المشروع

البنك الدولي للانشاء والتعمير ومؤسسة الائتماء الدولية للحكومة الاميركية وقد تمت لمفاوضة البنك في اشهر آب وايلول وتشرين الثاني من سنة ١٩٦٥ وقد وقع محضر مشترك بتاريخ ٦٥/٨/٧ تضمن الخطة القومية والخطوات التنفيذية للمشروع واشترائط المؤسسات المقرضة لمنح القروض اللازمة على اساس كلفة قدرها ستون مليون دولار بمنح البنك الدولي من اصلها قرضاً قدره ثلاثون مليون دولار وتمتع مؤسسة الائتماء الدولية قرضاً آخر قدره خمسة عشر مليون دولار ويؤمن الرصيد الباقي والبالغ خمسة عشر مليون دولار كراسمال لشركة البوتاس العربية بعد تعديل اوضاعها يساهم فيه شريك خبير اجنبي صناعي نسبة البنك الدولي يتولى بالإضافة الى مساهمته ادارة الشركة وتسويق منتوجاتها بموجب اتفاقية تعقد لهذا الغرض . وتلبية لمتطلبات البنك فقد عينت شركة استشاريه للخروج بارقام نهائية ثابتة لكلفة المشروع وكلفة الانتاج وبوشر بالمفاوضات التفصيلية في عمان بتاريخ ١٩٦٥/١٢/١٤ مع شركة اميركية كبيرة متخصصة في الكيماويات والاصحده نسبة البنك الدولي وتستأنف المفاوضات في لندن بتاريخ ١٩٦٦/١/٢٧ وكما يتبين لمعاليكم فان الحكومة قد كرست جهداً متواصلاً حثيثاً لاجراء هذا المشروع القومي الى حين الوجود وستستمر متفالية في هذا السبيل بكل تصميم على تنفيذه مهما كلف الثمن ومهما كانت الظروف وفي اعتقادنا بان الشوط الذي قطعناه كان ابعد شوط قطع في تاريخ المشروع وتضمن خطوات عملية مدروسة وجديده ولؤمل ان نوفق الى توقيع اتفاقيات القروض في الربع الثالث من هذه السنة اذا ما التفتت الدراسات النهائية دقة ارقام الدراسات العامة التي اجرتها شركة جي كويس الاميركية في عام ١٩٦٤ وبعد ذلك تعد المواصلات التفصيلية للمشروع وي طرح عطاء

هكذا من النص

بل عليها ان تطرق كل باب مهما كان نوعه فيه امل اخراج هذا المشروع الى حيز الوجود اذ ان الموضوع الآن أصبح موضوع كرامته او بالاحرى موضوع صراع بين دساتير الصهيونية ومؤامراتهم وبين قدرة الأمة العربية على احباط هذه الدساتير والمؤامرات .

معالي وزير الاقتصاد الوطني :

معالي الرئيس ، اولا اود ان اشكر النائب المحترم على اهتمامه بمشروع البوتاس وعلى ما ذكره في كلمته التي ان دلت على شيء تدل على متابعتي لما يجري في هذا المشروع من اجراءات ، وانني لأنتهزها فرصة لأبين لحضرات النواب المحترمين بان هذا المشروع مشروع معقد واننا لا نعتبره فقط الانحدياً الأردن والقومية العربية ، وقد عملنا وسنعمل في جميع المستويات وسنطرق جميع الأبواب دوليه او عربيه لكي نحقق للمشروع بعون الله وبمشيئته . وتعليقاً على ما ذكره من طرق الأبواب العربي تمويل المشروع فقد اتصلنا مع اخواننا في الدول العربي بشكل مستمر وقد اعلنت في الأسبوع الماضي بان الكويت ابلغني رسمياً بسان صندوق التنمية سيمتحننا قرضاً تمويل المستوردات الخارجية من مشروع طريق الصافي - العقبة الذي تقدر تكاليفه بحوالي (١٠) ملايين دولار وتمويل مشروع المدينة السكنية الذي تقدر تكاليفه بحوالي (٥) ملايين دولار علاوة عن استعداد شركة الاستثمار الكويتية وثلاثة بنوك كويتية للمساهمة في حدود (٣ ½) مليون دولار اي بحوالي ٢٢٪ من رأس المال المقدّر الذي ذكرته في جوابي على سؤال النائب المحترم . واننا سنستمر في هذا الجهد وكذا ذكرت نحن مصممون على المضي الى اقصى الحدود وسوف لا نتردد ابداً في طرق جميع الابواب

والبحث من جميع الامكانيات بمشروع يعتبر حدثاً تاريخياً لكل واحد منا والأردن والبلاد العربيه جمعاء .
(ج)

الامين العام :

وهذا جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني على سؤال للاستاذ الملكاوي .
السؤال .

سؤال رقم (٢٥)

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠

معالي رئيس مجلس النواب المحترم

ارجو إحالة السؤال التالي الى معالي وزير الاقتصاد الوطني المحترم

توجد هناك في هذا البلد شركة اسمت نفسها - شركة التوفير والاستثمار - لها مكاتب في الداخل والخارج قد ابرزت اموال الناس باسم الادخار مما دفع المساهمين الى قطع علاقاتهم بهذه الشركة والتضحية بما ادخر من يومهم الابيض الى يوم مجهول ورغم كل هذا وذلك وما تقوم به الشركة من تصفية حسابات المشتركين فلا تزال توالي النشر والدعاية لجذب مشتركين جدد في احاييل الادخار والاستثمار مما يضر للسمعة في الداخل والخارج .

واني اذ اوجه سؤالاً الى هذا المسؤولين حول اوضاع هذه الشركة فالرجو اعطاء صورة وافية عن احوال هذه الشركة من حيث الادخار والاستثمار وعن عدد المشتركين وعن عدد الذين صفوا حساباتهم منها وباي طريقة والى متى ستظل هذه الشركة بقوانينها الجائرة - في ابرز اموال الناس بدون وقيود وعقود .

وتفضلوا بقبول الاحترام .
نائب اريد
علي الملكاوي

الامين العام :

وهذا هو الجواب

الرقم ٤٠٠/١/٨١٠

التاريخ ١٩٦٦/٢/٣

معالي رئيس مجلس النواب الاكبرم

اشير الى كتاب معاليكم رقم ١٠/٦/١٦/٣

تاريخ ١٩٦٥/١٢/٣٠ ومرقته السؤال رقم (٢٥)

المقدم من النائب السيد علي الملكاوي بشأن شركة التوفير والاستثمار الاردنية المساهمة المحدودة .

ارجو ان ابين لمعاليكم ما يلي :-

١ - لقد سجلت هذه الشركة لدى وزارة العدلية منذ عام ١٩٤٥ بموجب قانون تسجيل الشركات لسنة ١٩٢٧ .

٢ - قبل نفاذ قانون الشركات رقم (١٢) لسنة ١٩٦٤ منذ ١٩٦٤/٨/٣ ولم يكن لدى وزارة الاقتصاد الوطني اي رقابة او اشراف على الشركة المذكورة .

٣ - بتاريخ ١٩٦٥/٤/٢٢ وفقت هذه الشركة اوضاعها بمقتضى قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ ولقد كانت وزارة الاقتصاد الوطني حريصة جدا على تعديل عقد تأسيس هذه الشركة ونظامها الداخلي بحيث الغيت منه جميع النصوص والاحكام التي تضمنتها عقدها ونظامها القديمان والتي من شأنها اعطاء بعض المسؤولين في ادارتها صلاحيات مطلقة لا تتفق مع مصلحة مساهميها ومع التنظيم السليم للشركات المساهمة .

٤ - في اخر اجتماع للهيئة العامة لمساهمي الشركة والذي عقد بتاريخ ١٩٦٥/٧/١٢ اثار وزير الزراعة في حدود الصلاحيات التي يمنحها ايها قانون الشركات لسنة ١٩٦٤ اعتراضات كثيرة على موازنة الشركة بسبب عدم اتفاقها مع الاوضاع

المالية الصحيحة للشركة مما ادى لمساهمي الشركة في الاجتماع المذكور رد المرازنة الى مجلس الادارة لتنظيمها بشكل سليم يتفق وواقعها دون خنعا او ايهام لمساهميها وبطيعة الحال فقد التزم مجلس الادارة بقرار الهيئة العامة .

٥ - لا يخول قانون الشركات الوزارة في هذه المرحلة بالذات اتخاذ اي اجراء بشأن هذه الشركة ما دامت انها بدأت بتقيد مع احكام القانون وتلتزم بنصوصه . هذا مع العلم بان الوزارة على استعداد تام لقبول اية شكاوى يثيرها مساهمو الشركة بشكل محدود وواضح عن ادارتها وسير اعمالها وبالتالي التحقيق في هذه الشكاوى بشكل دقيق واف واتخاذ جميع الاجراءات القانونية التي تحفظ حقوق هؤلاء المساهمين .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

وزير الاقتصاد الوطني

حاتم الزعبي

الاستاذ الملكاوي نائب اريد :

الجواب على السؤال كان غامضاً حيث انني طلبت كم عدد المشتركين في هذه الشركة ومن هم الذين صفوا حساباتهم وكم من الناس من صفوا حساباتهم لم يأخذوا شيئاً من هذه الشركة في الواقع هي شركة استغلالية الى ابعاد حدود الاستغلال والتدجيل . لذلك فاني ألح باسم المواطنين اجمع وباسم الرأي العام على الحكومة وعلى معالي وزير الاقتصاد بصفة خاصة بان تغد هذه القوانين والذين صفوا حساباتهم احادة القسم الاكبر او المسال الذي اخذوه واخذوا ينشرون دعايات كثيرة جداً في الصحف وفي الخيالة أي السبيل بشكل لجلب الكثيرين من الناس لا يتراس البقية الباقية ؛ وعلى كل فاني اشكر الحكومة التي اولت صندوق صناديق

هكذا حبه ليصل

التوفير البريدية حيث ان هذه الصناديق سوف يكون لها شأن عظيم في اتجاه المواطنين الى صناديق التوفير والتخلص من هذه الشركة التي ارجو ان تعدل قوانينها تمديدا يكفل حقوق المواطنين وشكراً .

.....
الرئيس :

بسبب غياب النائب المحترم السيد موسى ابو الراغب يؤجل تلاوة جواب معالي وزير الاقتصاد الوطني فالان ارجو تلاوة جواب معالي وزير الشؤون على سؤال السيد فوزي جرار .

(د)

الامين العام :

سؤال رقم (٣٣)

تاريخ ١٩٦٦/٢/٥

معالي رئيس مجلس النواب المكرم
تحية واحتراما وبعد

ارجو معاليكم توجبه السؤال التالي لمعالي وزير الشؤون الاجتماعية للاجابة عليه ضمن المدة القانونية .

كان قد خصص لسكان الخطوط الامامية مساعدات من الطحين باعتبارهم ليسوا من اللاجئين مع انهم فقدوا جميع ممتلكات الحياة وقد قطعت هذه المخصصات عنهم من قبل وزارة الشؤون من اجل ابدالها بمشاريع اجتماعية الامر الذي لم يحقق للانزخم مرور حوالي سنتين على ذلك حتى اصبحت حالة هؤلاء السكان سيئة .

فالرجو اعادة النظر باعادة المخصصات اليهم بالسرعة الممكنة او تنفيذ المشاريع التي وعدوا بها .

راجيا الاجابة على هذه الاشياء ضمن المدة القانونية .
واقبلو فائق الاحترام .

نائب جنين
فوزي جرار

الرقم ر/١٢/٦/٨١١

التاريخ ١٩٦٦/٢/١٠

معالي رئيس مجلس النواب

اشير الى كتابكم رقم ١٦٧/٦/١٦/٣ المقدم من النائب السيد فوزي جرار بخصوص برامج الاغاثة لسكان الخطوط الامامية .

ان المناطق المتفعلة ببرامج الاغاثة مقسمة فيها بين المنظمات التطوعية الاجنبية وهي التي تؤمن لها المواد اللازمة للتوزيع . ومنذ ما يقرب من سنتين توقفت جمعية المجلس المسيحي العالي التي كانت مسئولة عن منطقتي الخليل وجنين عن الاشتراك في برامج توزيع هذه المواد نظرا لاسباب مالية وادارية .

وقد بدلت هذه الوزارة كل ما تستطيعه من جهد لتلافي حرمان هاتين المنطقتين من المساعدات حتى استطاعت مؤخراً اقتناع إحدى المنظمات الاخرى وهي لجنة المانويات المركزية ، لتولي هذه المهمة وقد تم الحصول على موافقة رئاسة هذه المنظمة في نيويورك لتأمين الدقيق اللازمة لهذه الغاية وسيبدأ في التوزيع حاله ورودها مع العلم انه قد تم اعداد جداول المتفعين الذين يبلغون ٤٤ الف متفع .
واقبلوا فائق الاحترام .

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
لصفت كمال

٩ - مقررات اللجنة القانونية

الرئيس :

ننتقل الان للبند التاسع من جدول الاعمال، فارجو من مقرر اللجنة القانونية الاستاذ سلمان القضاة التفضل للمنصة لتلاوة مقررات اللجنة .

المقرر :

قرار رقم (١٧)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/٢/٣ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفة وحضور السادة المقرر . سلمان القضاة - ابراهيم كريشان - صلاح السحيات - كامل عبي الدين - عبد الباقي جمو .

ونظرت في مشروع النظام الداخلي للشعبة البرلمانية الاردنية الحال اليها من قبل المجلس الكريم

الاسباب الموجبة

لما كان مجلس النواب الاردني قد اصبح منذ عامين مشتركاً في الاتحاد البرلماني الدولي ، واستناداً الى المادة الثالثة من الانظمة الاساسية للاتحاد البرلماني الدولي اصبح من الضروري اقرار نظام داخلي تؤسس بموجبه الشعبة البرلمانية الاردنية ولجنتها التنفيذية ، ولذلك فاننا نتقدم بهذا المشروع رجاء النظر فيه من قبل المجلس الموقر واقراه ان رأى انه مناسب .

مشروع النظام الداخلي للشعبة البرلمانية الاردنية

المادة الاولى

تدلف في مجلس النواب الاردني شعبة برلمانية تسمى الشعبة البرلمانية الاردنية ، ويكون اختصاصها تنظيم مساهمة الاعضاء في أعمال الاتحاد البرلماني الدولي والمؤسسات البرلمانية العربية والدولية الاخرى ، ويكون رئيس مجلس النواب رئيساً لها .

المادة الثانية

جميع أعضاء مجلس النواب أعضاء بالشعبة البرلمانية .

وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم الموافقة عليه بالصيغة التي ورد فيها .

وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

اللجنة القانونية

الرئيس :

هل يوافق المجلس على ما ورد بقرار اللجنة رقم (١٧) ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

يتلى مشروع النظام مادة مادة للموافقة عليه (فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه)

مجلس النواب

المادة الثالثة

تنتخب الشعبة البرلمانية من بين أعضائها ستة أعضاء ليكونوا لجنة تنفيذية للشعبة البرلمانية ، وتكون مدة هذه اللجنة سنتين .

المادة الرابعة

يرأس اللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية رئيس مجلس النواب وتنتخب اللجنة من بين أعضائها نائباً للرئيس ومقرراً .

المادة الخامسة

تقوم اللجنة التنفيذية بالأعمال التالية : -

- أ - تحضير برنامج أعمال الشعبة وتنظيم جهودها
- ب - تقرير أشراف الشعبة في الاجتماعات البرلمانية الدولية المختلفة
- ج - تعيين مندوبين لدى مجلس الاتحاد البرلماني الدولي ولجانته وتسمية ممثليها الذين توفدهم الى الاجتماعات البرلمانية الدولية
- د - تنفيذ أحكام نظام الهيئات البرلمانية الدولية ولوائحها فيما يتعلق بمساهمة الشعبة في أعمالها .

المادة السادسة

تقدم اللجنة التنفيذية الى الشعبة البرلمانية في كل سنة تقريراً عن أعمالها وعن المؤتمرات التي اشتركت فيها ومقدار ما ساهم به أعضاؤها من جهود ، ولا ينبغي أن يتأخر هذا التقرير عن شهر واحد بعد بدء الدورة العادية من كل سنة ، وللرئيس ان يأمر بطبع هذا التقرير وتوزيعه على الاعضاء لدراسته ومناقشته .

المادة السابعة

للشعبة البرلمانية ان تقرر احواله ما تراه من تقرير اللجنة التنفيذية على الحكومة لطلب تنفيذ ما ترى ضرورة لتنفيذه .

المادة الثامنة

يكون الامين العام لمجلس الامة هو الامين العام للشعبة ويشرف على تنظيم امور امانة السرها وهو مسؤول امام رئيس الشعبة عن حسن سير العمل فيها .

المادة التاسعة

يجوز تعديل هذا النظام بناء على اقتراح من اللجنة التنفيذية او من عشرة من اعضاء الشعبة او من رئيس المجلس ، وفي هذه الحالة يقرر التعديل بأغلبية ثلثي الاعضاء .

عضو الوفد الاردني مؤتمر الاتحاد

البرلماني ورئيس لجنة الشؤون الخارجية

نائب لواء الكرك

صلاح سخييات

امين عام مجلس الامة

هاني خير

ب -

الامين العام :

ارجو ان يتلو المقرر قرار اللجنة رقم (١٨)

المقرر :

قرار رقم (١٨)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/٢/٣ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفة وحضور السادة المقرر ، سليمان القضاء ، صلاح سخييات ، ابراهيم كريشان كامل محي الدين .

ونظرت في مشاريع القوانين المدرجة تالياً والحالة اليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراستها قررت توصية المجلس الكريم بما يلي : -

١ - الموافقة على مشروع قانون المعدل لقانون القوات المسلحة الاردنية بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

٢ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٤١) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون الصحة بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة .

٣ - الموافقة على القانون المؤقت رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٥ المعدل لقانون الاسلحة النارية وللخاثر بالصيغة التي ورد فيها من الحكومة مع ادخال التعديل التالي عليه وهو : -

استبدال عبارة (شهر واحد) بعبارة (ثلاثة اشهر) الواردة في الفقرة (ب) من المادة (٣) المعدلة .

٤ - الموافقة على مشروع قانون تقابة اصحاب المهن الهندسية المعدل لسنة ١٩٦٥ بالصيغة

التي ورد فيها من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي : -

أ - استبدال عبارة (اعمال هندسية) بعبارة (اعمالها الهندسية) الواردة في الفقرة (ج) من المادة الثانية .

ب - حذف العبارة التالية من آخر البند (٣) من الفقرة (ج) من المسادة (٧) المعدلة وهي (يشترط ان يكون مهنياً مسجلاً في سجل النقابة)

ج - حذف البند (٤) من الفقرة (ج) من المادة (٧) المعدلة بمرتها .

د - يصبح البند (٥) برقم (٤) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
الجنة القانونية (١)

الرئيس :

هل هناك اعتراض او مناقشة حول مشروع القانون المعدل لقانون القوات المسلحة الاردنية .
(فلم يبد احد اي اعتراض)

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا المشروع كما ورد من الحكومة ؟
الجميع : موافقون .

الرئيس :

ارجو من المقرر تلاوته مادة مادة (فئلاء المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مسادة منه وعليه بمجموعه بالنص التالي وكما سيرسل لمجلس الاعيان الموقر) .

هكذا عند الفصل

الاسباب الموجبة

وضع هذا التعديل لتمكين سلطات الجيش من وضع نظام لنادي الضباط المتقاعدين والمُسرحين حيث جاء القانون الاصيلي خلوا من اى نص يساعد على ذلك.

مشروع

قانون القوات المسلحة الارنية

المعدل

رقم () لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون القوات المسلحة الاردنية المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة ٨٠ من القانون الاصيلي باضافة العبارة التالية الى آخر البند (٥) من الفقرة (١) منها . .

« من عاملين ومتقاعدين ومسرحين » .

- ٢ -

الرئيس :

هل هناك من اعتراض او مناقشة على القانون رقم (٤١) قانون الصحة ؟

(فلم يبد احد اي اعتراض او طلب مناقشة)

الرئيس :

يثل القانون بمادة (٢٨) من القانون رقم (٧٨) المعدل لقانون الصحة على كل مادة منه وعليه بمجموعه بالنص الثاني وكما سيرسل لمجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

بما انه ليس في الدستور الاردني ولا في قانون الصحة المعمول به ما يساعد الحكومة على الايفاء بوعدها في عمل التأمين الصحي للموظفين والمواطنين على حد سواء فقد وضع هذا التعديل لتحقيق هذه الغاية ولا عطاء مجلس الوزراء صلاحية معالجة التأمين الصحي بموجب انظمة .

قانون مؤقت معدل لقانون الصحة

رقم (٤١) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الصحة لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع قانون الصحة لسنة ١٩٦٦ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وذبوله وتعديلاته كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يعدل القانون الاصيلي باضافة المادة التالية اليه بعد المادة (٣٦) منه مباشرة ويعد ترقيم المواد اللاحقة على هذا الاساس : -

٣٧ - مجلس الوزراء ان يصدر انظمة : -

أ - للتأمين الصحي للمواطنين يعين فيها مقدار الاشتراك والرسوم . والاجبور المترتبة على ذلك .

ب - لاي غرض آخر من اجل تنفيذ اغراض هذا القانون .

٣ -

الرئيس :

والآن القانون المؤقت رقم (٧٨) المعدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر فهل هناك من مناقشة .

السيد الغزاوي نائب اريد

معالي الرئيس

ارجو ان يكون القصد من ترخيص الاسلحة النارية هو بيانها وعددها خوفاً من التسرب ، لا ان يقصد منه اخذ الرسم الذي كثيراً ما يساوي ثمن القنطرة وخاصة في الخطوط الامامية التي هي بحاجة الى التسليح .

لذا ارجو اعطاء الرخص مجاناً ، فهناك قطعة لا تساوي دينارين هل يعقل ان تدفع دينارين هذا صعب . .

دولة رئيس الوزراء :

لا يوجد في الدنيا قطعة سلاح تساوي دينارين .

السيد الغزاوي نائب اريد :

فيه ، مثلاً جفت بعين واحدة يساوي دينارين .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على تعديل اللجنة الوارد على هذا القانون ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

اذن ارجو المقرر ثلاثة قانون الاسلحة الموقت المعدل مادة مادة كما عدلته اللجنة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرسل به لمجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

حيث ان المادة (٣) من قانون الاسلحة النارية والذخائر خلت من شرط حصول الاهالي الذين اباح لهم القانون حيازة الاسلحة والذخائر في منازلهم لغاية الدفاع عن النفس على ترخيص لهله الداية ، وحيث ان المصلحة العامة تقضي بذلك وتنظيم عملية حيازة الاسلحة بصورة اوفى واتم ولتحقيق هذه الغاية وضع هذا التعديل .

قانون مؤقت معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر

رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٥

٠٠٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون معدل لقانون الاسلحة النارية والذخائر رقم (٣٤) لسنة ١٩٥٢ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيلي وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به بعد مرور شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة الثانية من القانون الاصيلي بالغاء تعريف لفظة (سلاح) الواردة فيها والاستعاضة عنه بما يلي : -

تعني لفظة (سلاح) كل سلاح ناري منها كان نوعه وكل جزء من سلاح ناري او قطع غيار لاي سلاح ناري .

هذا هو النص

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة الثالثة من القانون الاصلى ويستعاض عنه بما يلي :-

٣ - أ - يجوز لجميع الاهالي في المملكة ان يحتفظوا في منازلهم واماكن اقامتهم بالنادق والمسدسات اللازمة لاستعمالهم الذاتي فقط مع كمية من التعداد المخصص لذلك السلاح بالقدر الضروري للدفاع عن النفس شريطة ان يتقدم صاحب السلاح خلال اسبوع من تاريخ حصوله على السلاح بطلب لوزير الداخلية او من ينييه عنه لترخيص له بذلك وفي حالة رفض الطلب يتوجب بيان الاسباب .

ب- الاهالي الذين يحتفظون في منازلهم واماكن اقامتهم عند نفاذ هذا القانون بالسلاح المبحوث عنه في الفقرة السابقة عليهم . ان يتقدموا بطلب الرخيص خلال ثلاثة اشهر من تاريخ نفاذ هذا القانون .

ج - يسمح لمن بموزته ترخيص باقتناء السلاح ان يحمل السلاح خارج المناطق الميمنة في المادة الرابعة من هذا القانون دونما حاجة لترخيص بحمله .

المادة ٤ - تعدل المادة (١١) من القانون الاصلي بحذف عبارة (وللمحكمة ان تأمر بمصادرة السلاح) الواردة في آخر الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنها بعبارة (ويصادر السلاح) .

الاستاذ جمو نائب عمان :

هذا القانون يجب ان يقرأ مادة مادة ويتمعن وروية.

المقرر :

سأتلو التعديلات على حضراتكم :

والآن مشروع القانون المعدل لقانون نقابة
اصحاب المهن المتدنية فهل هناك من يود المناقشة
علما بان اللجنة اجرت عليه بعض التعديل .
دولة وليس الوزراء :

أرجو أن يوضح لنا حضرة المقرر سبب هذه التعديلات .

أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٨) المؤرخ في ١٩٦٦/٢/٣ البند (٤)

المادة كساوردت من الحكومة بالتعديل الجديد

المادة (٧)

١- يجب لكل مهندس من رعايا البلدان العربية وبرغب في محاطي المهمة في الاردن أن يحمل اسمه في سجلات النقابة على أن يستوفي الشروط التالية :

١ - أن يكون حاملا لقب مهني بموجب هذا القانون .

٢ - أن يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجرمة جنائية كانت أو جنحة أخلاقية.

٣- أن يقيم في الاردن بشكل دائمى .

ب - لا يحق للمهندسين التابعين للبلد غير البلدان العربية مزاولة المهنة في الأردن الا بمقتضى حصوله على موافقة مسبقة من مجلس النقابة وأن يكون مستوفيا الشروط من

(١-٣) هذه المادة تدرج في الفقرة (١) من

بلاحة المهندس الأرحفي بأجل -

جـ -- على الشركات والهيئات والمؤسسات غير الادنية ان تزاوج اجلاء ختسية في الاردن
طبعا للنظام الداخلي للتقابة شريطة : --

- ١ - أن تعترف بالثروت المتصور، عليها في قانون الضرائب .
- ٢ - أن تسجل اسمها في سجل الضريبة مقابل رسم تسجيل قدره خمسون ديناراً ، ورسم الخزانة السنوي قدره مائة دينار ، تدفع استودق الضريبة .

٣ - أن يكون لها ميل ارتعاشي، يفترط أن يكون مهتسا سميلا في سجل التتابع .
٤ - أن تستعمل مهتسا أرضيا على أن يكون سميلا في التتابع مقابل كل مهتس أخشي على الأقل .

ه - أن يستعمل في مهنها الضرر والراحة في اللذة (أ/ب) إذا كانوا من رعايا البلدان العربية.
(ب/ب) إذا كانوا من غير رعايا البلدان.

1

7

1

7

150-1-150

3

أحكام اللجنة القانونية لمجلس النواب		المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٠/٢٠٠٠	المادة (٢١) من القانون رقم ٢١/٢٠٠٠		
نص الفقرة (ب) من المادة (١٥)	ب- إذا اجتمعوا المادي فعقدته خلال النصف الأول من شهر كانون أول من كل عام في موعد يجده المجلس	نص المادة (٢٠) من القانون رقم ٢٠/٢٠٠٠	نص المادة (٢١) من القانون رقم ٢١/٢٠٠٠		
نص الفقرة (ب) من المادة (١٥)		نص المادة (٢١) من القانون رقم ٢١/٢٠٠٠			
ب- إذا اجتمعوا المادي فعقدته خلال النصف الأول من شهر كانون أول من كل عام في موعد يجده المجلس		نص المادة (٢١) من القانون رقم ٢١/٢٠٠٠			
نص الفقرة (ب) من المادة (١٥)		نص المادة (٢١) من القانون رقم ٢١/٢٠٠٠			
ب- إذا اجتمعوا المادي فعقدته خلال النصف الأول من شهر كانون أول من كل عام في موعد يجده المجلس		نص المادة (٢١) من القانون رقم ٢١/٢٠٠٠			

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٨) المؤرخ في ١٩٦٦/٢/٣
الذي

<p>أحكام اللجنة القانونية لمجلس النواب</p>	<p>المادة ٢٢ من القانون رقم ٢٢/٢٠٠٠</p>	<p>المادة ٢٣ من القانون رقم ٢٣/٢٠٠٠</p>
<p>الظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٨) المؤرخ في ٢٠٠٠/٢/١٩ المادة (٤)</p>	<p>ب- تقديم الترشيحات لملء هذه المناصب قبل موعد الانتخاب بسبع على الأقل . ج- يبلغ المرشح لمرکز التقيب مبلغ عشرة دنانير ويدفع المرشح لمرکز التقيب ومركز القصر خمسة دنانير تره في حالة فوز المرشح وتقيسد دخلا للغاية في حالة العمل . د - تنشر أسماء المرشحين على لوحة الاعلانات في دار القنابة .</p>	<p>نص الفقرة (أ) من المادة (٢٢)</p>
<p>بما</p>	<p>تعمل المادة (٢٢) من القانون الاصلى بانفاه ما جاءه في الفقرة (أ) منها — ١- يجري الانتخاب بصورة سرية ويجوز عمل عن وزارة الاشغال العامة تتبع ولا التقيب ومن ثم نائب التقيب مع سائر الاعضاء وفق نظام خاص يتم اعداده من مجلس القنابة وقصر اللجنة العامة ويرافق عليه وزير الاشغال العامة ويتم انتخاب التقيب بالاكثرية المطلقة من المهندسين والحازين الحاضرين واذا لم يحصل ذلك يعاد الانتخاب في جلسة ذاتها وكيفي عندئذ الاكثرية النسبية وفي حالة تساوى الاصوات يتعقب الاكثر سنا ومن ثم يتعقب المجلس من بين اعضائه ايهاا لسر وايضا المتنوق :</p>	<p>نص الفقرة (ب) من المادة (٢٢)</p>
<p>بما</p>	<p>تعمل المادة (٢٢) من القانون الاصلى بانفاه ما جاءه في الفقرة (ب) منها</p>	<p>نص الفقرة (ب) من المادة (٢٢)</p>

انظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٨) المؤرخ في ١٩٦٦/٢/٣ الذي

١٩٦٦/٢/٣

اجراءات اللجنة القانونية لمجلس النواب	المادة كـ و ردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٨) المؤرخ في ١٩٦٦/٢/٣ البند (٤)	<p>والاستعاضة عنه بما يلي :-</p> <p>ب- اذا استقال عضو من مجلس القضاة أو شغرت وظيفته لأي سبب آخر يدهي من حصل على الاكثريّة من قسم الاختصاص في انتخاب المجلس بحسب السجل ليحلّقه ، أمّا اذا كان عدد الأعضاء السجّليين أو الذين شغرت وظائفهم في وقت واحد يزيد على ربع أعضاء المجلس تدعى الهيئة العامة لانتخاب من يحلّقهم كل حسب اختصاصه واذا استقال أكثرية المجلس الأصلي للنصيب في دورة واحدة فيتمتع المجلس مستقلاً بكمالته وتدعى الهيئة العامة لانتخاب مجلس نقابة جديد .</p>	<p>ب- اذا استقال عضو من مجلس القضاة أو شغرت وظيفته لأي سبب آخر يدهي من حصل على الاكثريّة في انتخاب المجلس بحسب السجل ليحلّقه ، أما اذا كان عدد الأعضاء السجّليين أو الذين شغرت وظائفهم في وقت واحد يزيد على الاثنين تدعى الهيئة العامة لانتخاب من يحلّقهم .</p>
	<p>تمثل المادة (٥٤) من القانون الأصلي بخلاف عبارة (تكون أول) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (تكون ثاني) .</p>	<p>٥٤- يفتح مجلس القضاة قبل نهاية كل سنة موازنة السنة المالية مع نصيب الحساب الخاضع للسنة المالية ويرفعها خلال النصف الأول من شهر كانون الأول من كل سنة إلى الهيئة العامة لتعيين مديريها واذا حالت ظروف استثنائية دون ذلك يسار إلى تطبيق موازنة السنة السابقة حتى اقرار موازنة السنة الجديدة والموافقة على التصفية الخاسية . يمكن تصحيح الموازنة عند اللزوم أثناء السنة المالية على الطريقة التيمية في وضعها .</p>
	<p>يلقى ما جاء في المادة (٥٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : المادة (٥٩)</p>	<p>نفس المادة (٥٩) ٥٩- كل من زاول مهنة المحاماة دون حصوله</p>

اجراءات اللجنة لمجلس النواب	المادة كـ و ردت من الحكومة بالتعديل الجديد	المادة المعمول بها الآن
أنظر قرار اللجنة القانونية رقم (١٨) المؤرخ في ١٩٦٦/٢/٣ البند (٤)	<p>أ- كل من زاول مهنة المحاماة دون حصوله على ترخيص بمقابل براءة تراخيص من عشرة دنانير حتى خمسين ديناراً وتضاعف العقوبة في حالة التكرار وتضاعف العقوبة .</p> <p>ب- كل من خالف نص الفقرة (ج) من المادة (٧) من القانون يعرض نفسه لعقوبة قدرها خمسمائة دينار تدفع لصندوق القضاة أو سحب رخصة المهنة أو بكليتي العقوبتين .</p> <p>يلقى ما جاء في المادة (٦٠) من القانون ويستعاض عنه بما يلي : المادة (٦٠)</p> <p>أ- كل من زاول مهنة المحاماة دون ان يدفع رسم التسجيل والاشتراك الذي يدفعه رسمياً مقدراً بنصف الرسم المطلوب منه ولا يسمح له بزاولة تلك المهنة ما لم يدفع الرسم المقرر لاحقاً .</p> <p>ب- يحق لمجلس القضاة تأجيل استيفاء رسم الاشتراك من أحد الأعضاء في ظروف خاصة لاعتبارات مادية .</p> <p>يلقى ما جاء في المادة (٦٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي : المادة (٦٢)</p> <p>أ- النظر في المخالفات الواردة في المواد (٥٨ و ٥٩ و ٦١) من اختصاص قضاة الصلح .</p> <p>ب- النظر في المخالفات الواردة في المادة (٦٠) من اختصاص مجلس القضاة</p>	<p>على ترخيص بمقابل براءة تراخيص من خمسة دنانير حتى خمسين ديناراً وتضاعف العقوبة في حالة التكرار .</p> <p>نفس المادة (٦٠)</p> <p>٦٠- كل من زاول مهنة المحاماة دون ان يدفع رسم التسجيل والاشتراك الذي يدفعه رسمياً بمقابل براءة لا تقل عن نصف الرسم المطلوب منه ولا يسمح له بزاولة تلك المهنة ما لم يدفع الرسم والقائمة في حالة تكرار هذه المخالفة تضاعف العقوبة .</p> <p>نفس المادة (٦٢)</p> <p>٦٢- النظر في هذه المخالفات من اختصاص قضاة الصلح .</p>

دعوى
١٩٦٦/٢/٣

المقرر: (منايا) .

اقول ان الفقرة (٣) تقول :

ان يكون ممثل اردني يشترط ان يكون مهندساً مسجلاً في سجل النقابة .

هذه حذفت لانه قد تعتمد غير المهندسين باعتبارها وكالة تجارية ، وهذا جاز عملياً .

(٤) ان تستخدم مهندساً اردنياً على ان يكون مسجلاً في النقابة مقابل كل مهندس اجنبي على الاقل .

هذه الفقرة بالذات حذفتنا البند (٤) من الفقرة (ج) من المادة (٧) برمتها . على اساس وبما الشركات الاجنبية تأخذ تمهيدات وتأتي بمهندسيها قد يكون هناك نوع من الأزام على هذه الشركات انه عندما تأتي بعشر مهندسين تعيين عشر مهندسين

اردنيين قد لا تتحمل هي النفقات عندها خبراء خاصين لها ، اما عندنا قانون العمل اصلاً الحكومة تستطيع به ان توظف مهندسين او تشغلهم في الشركات الاجنبية هذا بالنسبة للقانون المعدل لقانون نقابة اصحاب المهن الهندسية .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على تعديلات اللجنة ؟

الجميع : موافقون .**الرئيس :**

يتلى القانون مادة مادة (فتلاه المقرر مادة كما عدلته اللجنة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به لمجلس الاعيان الموقر)

الأسباب الموجهة

في ضوء التجارب التي مرت بها نقابة اصحاب المهن الهندسية منذ العمل بالقانون الحالي رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ اقترح مجلس النقابة تعديله على الوجه المين في هذا المشروع . وبناء على تنسيب معالي وزير الاشغال مامة ، وضع مشروع هذا التعديل تحقيقاً لهذه الغاية .

مشروع**قانون نقابة اصحاب المهن الهندسية**

المعدل رقم () لسنة ١٩٦٥

♦♦♦♦♦

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون نقابة اصحاب المهن الهندسية المعدل لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٥٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة (٧) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي : -

المادة (٧)

أ - يحق لكل مهندس من رعايا البلدان العربية ويرغب في تعاطي المهنة في الاردن ان يسجل اسمه في سجلات النقابة على ان يستوفي الشروط التالية : -

١ - ان يكون حاملاً لقب مهندس بموجب هذا القانون .
٢ - ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم عليه بجريمة جنائية كانت او جنحة اخلاقية .

٣ - ان يقيم في الاردن بشكل دائم .

ب - لا يحق للمهندس التابع لبلد غير البلدان العربية مزاولة المهنة في الاردن إلا بعد حصوله على موافقة مسبقة من مجلس النقابة وان يكون مستوفياً للشروط من (١ - ٣) المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة . شريطة ان تعامل قوانين بلاده المهندس الاردني بالمثل .

ج - على الشركات والمؤسسات غير الاردنية ان تزاوّل اعمالها الهندسية في الاردن طبقاً للنظام الداخلي للنقابة شريطة : -

١ - ان تستوفي الشروط المنصوص عليها في قانون الشركات .

هكذا من النص

٢ - أن تسجل اسمها في سجل النقابة مقابل رسم تسجيل قدره خمسون ديناراً ورسم اشتراك سنوي قدره مائة دينار تدفع لصندوق النقابة .

٣ - أن يكون لها ممثل أردني .

٤ - أن يستوفي مهندسوها الشروط الواردة في المادة (٧/أ) إذا كانوا من رعايا البلدان العربية و (٧/ب) إذا كانوا من غير رعايا البلدان العربية .

المادة ٣ - تعدل المادة (١٥) من القانون الأصلي بحذف عبارة (كسانون الأول) الواردة في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنها بعبارة (كانون الثاني) .

المادة ٤ - يلغى ما جاء في المادة (٢٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة (٢٠) :

أن مجلس النقابة هو الهيئة الإدارية فيها ويتألف من نقيب ونائب للنقيب وعدد من الأعضاء يمثلون جميع الاختصاصات الهندسية أو بعضها بشكل يتناسب مع عدد الأعضاء التابعين لهذه الاختصاصات وفق نظام خاص يتم إعداده من قبل مجلس النقابة وتقره الهيئة العامة ويوافق عليه وزير الأشغال العامة .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة (٢١) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة (٢١) -

أ - ينتخب مجلس النقابة لمدة سنتين تبدأ في أول شهر شباط من كل عامين ويشترط في ذلك أن يكون النقيب مهتماً مارس المهنة مدة لا تقل عن (١٠) سنوات ونائب النقيب مدة لا تقل عن (٥) سنوات وأن لا يكونا من موظفي الحكومة أو الهيئات الرسمية وسائر الأعضاء ممن مارسوا المهنة مدة لا تقل عن (٥) سنوات ويستمر المجلس في عمله إلى أن يتم انتخاب المجلس الجديد .

ب - تقدم الترشيحات لأملاء هذه المناصب قبل موعد الانتخاب بأسبوع على الأقل .

ج - يدفع المرشح لمركز النقيب مبلغ عشرة دنانير ويدفع المرشح لمركز نائب النقيب ومركز العضو خمسة دنانير ترد في حالة فوز المرشح وتفيد دخلاً للنقابة في حالة الفشل .

د - تنشر أسماء المرشحين على لوحة الإعلانات في دار النقابة .

المادة ٦ - تعدل المادة (٢٢) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-

أ - يجزى الانتخاب بصوت سرية وبحضور ممثل عن وزارة الأشغال العامة فينتخب أولاً النقيب ومن ثم نائب النقيب مع سائر الأعضاء وفق نظام خاص يتم إعداده من قبل مجلس النقابة وتقره الهيئة العامة ويوافق عليه وزير الأشغال العامة ويتم انتخاب النقيب بالأكثرية المطلقة

من المهندسين والمجازين الحاضرين وإذا لم يحصل ذلك يعاد الانتخاب في الجلسة ذاتها وتكفي عندئذ الأكثرية النسبية وفي حالة تساوي الأصوات ينتخب الأكبر سناً ومن ثم ينتخب المجلس من بين أعضائه أميناً للسر وأميناً للصندوق .

المادة ٧ - تعدل المادة (٢٦) من القانون الأصلي بإلغاء ما جاء في الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بما يلي :

ب - إذا استقال عضو من مجلس النقابة أو شغرت وظيفته لأي سبب آخر يدعى من حصل على الأكثرية من نفس الاختصاص في انتخاب المجلس بحسب التسلسل ليخلفه . أما إذا كان عدد الأعضاء المستقلين أو الذين شغرت وظائفهم في وقت واحد يزيد على ربع أعضاء المجلس فتدعى الهيئة العامة لانتخاب من يخلفهم كل حسب اختصاصه وإذا استقال أكثرية المجلس الأصلي المنتخب في دورة واحدة فيعتبر المجلس مستقلاً بكامله وتدعى الهيئة العامة لانتخاب مجلس نقابة جديد .

المادة ٨ - تعدل المادة (٥٤) من القانون الأصلي بحذف عبارة (كانون أول) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (كانون الثاني) .

المادة ٩ - يلغى ما جاء في المادة (٥٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة (٥٩) -

أ - كل من زاول مهنة الهندسة دون حصوله على ترخيص يعاقب بغرامة تتراوح من عشرة دنانير حتى خمسين ديناراً وتضاعف العقوبة في حالة التكرار وتدفع لصندوق النقابة .

ب - كل من خالف نص الفقرة (ج) من المادة (٧) من القانون يعرض نفسه لغرامة قدرها خمسمائة دينار تدفع لصندوق النقابة أو سحب رخصة المهن أو بكتلتا العقوبتين .

المادة ١٠ - يلغى ما جاء في المادة (٦٠) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة (٦٠) -

أ - كل من زاول مهنة الهندسة دون أن يدفع رسم التسجيل والاشتراك السنوي يدفع رسماً إضافياً قدره نصف الرسم المطلوب منه ولا يسمح له بمزاولة تلك المهنة ما لم يدفع الرسم المقرر الإضافي .

ب - يحق لمجلس النقابة تأجيل استيفاء رسم الاشتراك من أحد الأعضاء في ظروف خاصة لاعتبارات مادية .

المادة ١١ - يلغى ما جاء في المادة (٦٢) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بما يلي :

المادة (٦٢) -

أ - النظر في المخالفات الواردة في المواد (٥٨ و ٥٩ و ٦١) من اختصاص قضاة الصلح .

ب - النظر في المخالفات الواردة في المادة (٦٠) من اختصاص مجلس النقابة .

مجلس النواب

(ج)

الرئيس :

ليستمر سعادة المقرر .

المقرر :

قرار رقم (١٩)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/٢/٣ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفه وحضور السادة المقرر سلمان القضاء ، صلاح سميات ، ابراهيم كريشان ، كامل عبي الدين . ونظرت في القانون المؤقت رقم ٣٤ لسنة ١٩٦٥ قانون تقسيط ديون امانة العاصمة المحال اليها . من قبل المجلس الكريم وبعد دراسته قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة . مع اجراء التعديلات التالية : -

١ - تضاف عبارة (ما زاد على الألف دينار من) بعد كلمة (يقسط) الواردة في اول المادة (٣) .

٢ - اضافة مادة برقم (٤) تسأتي مباشرة بعد المادة (٣) بالنص الآتي : -

(المادة ٤) لا تسري احكام هذا القانون على ديون الامانة التي تنشأ بعد نفاذ هذا القانون .

٣ - يصبح رقم المادة (٤) برقم (٥) . وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها . اللجنة القانونية

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة القانونية رقم (١٩) ؟
الجميع : موافقون .

الرئيس :

اذن يتلى القانون رقم ٣٤ مادة - مادة معدلا للموافقة عليه (فتلاه المقرر مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به الى مجلس الاعيان الموقر) .

قانون رقم () لسنة ١٩٦٦

قانون تقسيط ديون امانة العاصمة

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون تقسيط ديون امانة العاصمة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للكلمات التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

تعني كلمة (الامانة) امانة العاصمة .

تعني كلمة (دين) كل مبلغ من المال يزيد عن الالف دينار مستحق على الامانة عند نفاذ هذا القانون او مستحق عليها دفعه بمقتضى قانون الاستهلاك وقانون تنظيم المدن سواء اصدر به حكم ام لم يصدر .

تعني كلمة (الدائن) كل شخص حقيقي او معنوي له دين على الامانة .

المادة ٣ - يقسط ما زاد على الالف دينار من الديون المستحقة للدائنين على الامانة على خمسة اقساط سنوية متساوية يستحق القسط الاول منها بعد مرونسة على نفاذ هذا القانون .

المادة ٤ - لا تسري احكام هذا القانون على ديون الامانة التي تنشأ بعد نفاذ هذا القانون .

المادة ٥ - رئيس الوزراء ووزير الداخلية والعدل مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(د)

الرئيس :

ليستمر سعادة المقرر .

المقرر :

قرار رقم (٢٠)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/٢/٣ بحضور السادة المقرر سلمان القضاء ، صلاح السميات ، ابراهيم كريشان ، خالد الحاج حسن ، عبد الباقي جمو ، كامل عبي الدين . ونظرت في مشروع قانون صيانة اموال الدولة

لسنة ١٩٦٦ المحال اليها من قبل المجلس الكريم وبعد دراسته قررت توصية المجلس بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي :

١ - تضاف عبارة (او ملاك ادارة عامة) بعد عبارة (ملاك الدولة) الواردة في السطر (٣) من المادة (٢) .

٢ - تضاف عبارة (او لادارة عامة او صندوق مالي خاضع لاشرفها) بعد عبارة (تعود للدولة) الواردة في السطر (٦) من المادة (٢) .

٣ - تضاف عبارة (او شخص) بعد عبارة (اي موظف) الواردة في السطر (١٠) من المادة (٢) .

٤ - تضاف عبارة (او الشخص) بعد عبارة (ذلك الموظف) الواردة في آخر السطر (٢) من المادة (٢) .

٥ - تضاف عبارة (او اي شخص) بعد عبارة (اي موظف) الواردة في السطر (٢) من الفقرة (أ) من المادة (٤) .

٦ - تضاف عبارة (او الشخص) بعد عبارة (ذلك الموظف) الواردة في السطر (٣) من الفقرة (ب) من المادة (٤) .

٧ - تضاف الفقرة (ج) الى المادة (٤) بالنص التالي : -

ج - تطبق المحكمة احكام هذا القانون على الشخص او الموظف الذي ثبت بقرار قطعي صادر عن محكمة مختصة او باقراره الخطي ادخاله لاموال الدولة بدمته بحكم ادارته لتلك الاموال او الاشراف عليها او تسلبه اياها ولو لم يلاحق جزائيا لايبة اسباب كانت .

٨ - تضاف عبارة (والنائب العام او من ينوبه مجتمعين ومنفردين) بعد عبارة رئيس الديوان الواردة في اول المادة (٧) كما تستبدل عبارة (وله) بعبارة (ورئيس الديوان) الواردة في منتصف السطر الاول من المادة (٧) وكذلك تحذف من اول السطر الثاني من المادة (٧) عبارة (او النائب العام) ويضاف الى آخرها عبارة - (على ان لا تقل درجته عن الرابعة) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها . اللجنة القانونية

الرئيس :

سيدي انا الواقع مع تأييدي المطلق للقانون الا في موضوع الرجعية وهذا مبدأ خطر لا احرف رأي الحكومة بالموضوع .

السيد كريشان نائب معان :

... دولة الرئيس في موضوع الرجعية معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام ...

هكذا صحت الفصل

الرئيس :

.. خاينا نشوف رأي الحكومة يا ابراهيم بك ..

السيد كريشان نائب معان :

احنا بيهنا هذا يطبق لان هذا قانون ما في شك انه

الرئيس :

... انت عضو لجنة قانونية وسوق على

القانون ...

السيد كريشان نائب معان :

... الذي يختلسوا اموال الدولة ويتركوها

على المزارع واقامة الابنية نحن نتواطأ لنا وجهة نظر

بدنا نبديها كل المواطنين يرقبون باهتمام موقف النواب

لدعم هذا الموضوع ...

الرئيس :

انت عضو لجنة قانونية ام لا ؟

السيد كريشان نائب معان :

لا يمنع هذا من ابداء ملاحظات تتعلق بهذا

الموضوع .

الرئيس :

اولا نري رأي الحكومة ، وان مبدأ الرجعية

بقانون انا شخصياً لا اقره ..

دولة رئيس الوزراء :

اسمحي يا سيدي ،

... اولاً شكر الحكومة للجنة القانونية لانه

بالفعل التصحيحات التي اضافتها للقانون حسنت من

القانون وصار احسن مما تقدمت فيه الحكومة ، القضية

الرجعية الحكومة تصر عليها غير مقصود انتقام من

احد الخ . المقصود حق الدولة ان لا يضيع

السيد كريشان نائب معان :

خلينا نبدي ملاحظتنا لحضرات الاخوان لي

ملاحظات .

الرئيس :

من يوافق على قرار اللجنة يرفع يده .

الجميع : موافقون .

الرئيس :

ارجو من سعادة مقرر اللجنة تلاوة القانون

مادة مادة كما عدلته اللجنة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على

كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل

الذي سيرفع به لمجلس الاعيان الموقر)

قانون رقم () لسنة ١٩٦٦

قانون صيانة اموال الدولة

○○○○○○

مادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون صيانة اموال الدولة لسنة ١٩٦٦) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

مادة ٢ - يكون للعبارات والالفاظ الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لكل منها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

تطلق لفظة (موظف) على كل شخص عين في ملاك الدولة او ملاك ادارة عامة بحسب نظام الخدمة المدنية او انظمة الموظفين او قانون القوات المسلحة الاردنية او قانون الامن العام أو أي قانون او نظام آخر .

وتعني عبارة (اموال الدولة) اية اموال منقولة تعود للدولة او لادارة عامة او صندوق مالي خاضع لاشرفها بما في ذلك النقود والمستندات والتحويلات ذات القيمة النقدية .

وتعني عبارة (رئيس الديوان) رئيس ديوان المحاسبة او اى شخص يقوم مقامه في اثناء غيابه .

وتعني عبارة (مدان) اى موظف او اى شخص حكم عليه حكماً قطعياً من قبل اية محكمة جزائية مختصة مدنية او عسكرية او خاصة بسرقة اموال الدولة او اختلاسها . كما تشمل هذه

العبارة ورثة ذلك الموظف او الشخص .

وتعني عبارة (المحكمة) حيثما وردت في هذا القانون المحكمة المشكلة بموجب المادة الثالثة منه الا اذا ورد النص على خلاف ذلك .

مادة ٣ - تشكل محكمة خاصة تدعى (محكمة صيانة اموال الدولة) من رئيس محكمة استئناف عمان رئيساً وعضوية موظفين اخرين الاول ينتخبه رئيس الديوان والثاني ينتخبه وزير المالية على ان لا تقل لانتقل درجة كل منهما عن الثانية وتتعقد هذه المحكمة كلما طلب اليها ذلك رئيس الديوان في المكان والزمان اللذين تعينهما وتصدر قراراتها بالاجماع او الاكثريه .

مادة ٤ - ١ - يكون اختصاص هذه المحكمة التحقيق في اية اموال منقولة او غير منقولة تسربت لاي شخص كان من قبل اى موظف او اى شخص مسدان يعتقد ان ذلك الموظف قد باعها او وهبها او اجرها او رهنها بقصد تهريبها للحيلولة دون حجزها من قبل الدولة .

ب - التحقيق في اية اموال منقولة او غير منقولة يعتقد ان ذلك الموظف او الشخص المدان

حصل عليها او اجرى اية تحسينات عليها او اقام اية عمارة او غرس اية اشجار او ايسر

اجرامات اخرى بسبب ما حصل عليه من اموال مسروقة او مختلسة سواء اكانت هذه

الاموال المنقولة او غير المنقولة مسجلة باسمه او يضع يده عليها ام مسجلة باسم زوجته او

اقاربه او اى شخص اجنبي اخر .

محكمة صيانة اموال الدولة

- ج - تطبيق المحكمة احكام هذا القانون على الشخص او الموظف الذي ثبت بقرار قطعي صادر عن محكمة مختصة او باقراره الخطي ادخاله لاموال الدولة بدمته بمحكم ادارته لتلك الاموال او الاشراف عليها او تسلمه اياها ولو لم يلاحق جزائياً لاية اسباب كانت .
- المادة ٥ - أ - اذا ثبت للمحكمة ان اية اموال منقولة او غير منقولة قد تصرف بها المدان بالصورة الواردة بالمادة (٤) من هذا القانون فانها تحكم باعادة تلك الاموال له وتسجيلها باسمه حتى تتمكن الخزينة من استرداد اموالها منها .
- ب - تستثنى من احكام الفقرة (أ) من هذه المادة الاموال التي يثبت صاحبها انه حصل عليها من المدان . بمسئولية ولقاء عوض تعتبره المحكمة عادلاً .
- ج - تسترد المبالغ المحكوم بها على المدان حسب نصوص قانون تحصيل الاموال الاميرية .
- المادة ٦ - ١ - للمحكمة . من اجل القيام بواجباتها ، ان : -
- أ - تدعو أي شخص للشهادة ، او تطلب اليه ابراز اية وثيقة او سجل رسمي او تجاري .
- ب - تقبل اية بينة شفهية او خطية من اجل الفصل بالدعوى ، وذلك بالرغم عما ورد في أي قانون آخر .
- ٢ - تصدر المحكمة قرارها بالاجماع او بالاكثورية واستناداً الى قناعتها المطلقة وذلك بعد تمكن من آلت اليه اموال الموظف المذكور من تقديم دفاعه شخصياً او بواسطة محاميه .
- المادة ٧ - يمثل رئيس الديوان والنائب العام او من ينوبه مجتمعين ومفتردين الادعاء امام المحكمة ولرئيس الديوان ان يفوض احد موظفي الديوان لقيام بهذه المهمة على ان لا تقل درجته عن الرابعة .
- المادة ٨ - تكون اجراءات المحكمة سرية الا اذا رأت خلاف ذلك .
- المادة ٩ - بالاضافة لما ذكر اعلاه ، يجوز للمحكمة ان تمنع اي شخص من السفر ، وان تلقي الحجز التحفظي على اية اموال يطلب اليها رئيس الديوان ، او من يمثله ، حجزها وذلك نتيجة الدعوى .
- المادة ١٠ - لهذا القانون صفة الرجعية ويطبق من تاريخ ١٩٥١/٤/١ .
- المادة ١١ - جميع الاحكام التي تصدرها المحكمة المذكورة تابعة للتمييز وفقاً لاحكام قانون اصول المحاكمات الحقوقية ، والتمييز من حق رئيس الديوان والمحكوم عليه في خلال ثلاثين يوماً تبدأ من تاريخ تفهم الحكم ان كان وجاهياً او من تاريخ تبليغه ان كان غيبياً .
- أ - يدفع المحكوم عليه (ان كان غير رئيس الديوان) رسماً مقطوعاً قدره عشرة دنانير لصندوق الخزينة حينما يقدم بتميزه .
- ب - تحكم المحكمة بالزام الطرف الاخر للمحكوم عليه باية نفقات او اجور عمامة تكبدتها للمحكوم له .
- ج - جميع اللوائح والاستدعاءات مستثناة من رسوم الطوابع وكذلك صور الاحكام .
- د - معاملات التبليغ تجري وفقاً لقانون اصول المحاكمات الحقوقية بمعرفة احد حضري محاكم الاستئناف او البداية او الصلح .
- المادة ١٢ - رئيس الوزراء ووزير المالية والمالية مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

(٥)

الرئيس :

ارجو ان يستمر المقرر ويتلو على الاعضاء المحترمين قرار اللجنة القانونية رقم (٢١) المتعلق بالقانون المؤقت رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٥ قانون ادارة املاك الدولة .

المقرر :

قرار رقم (٢١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/٢/٦ برئاسة معالي رئيس اللجنة السيد عبد الرحمن خليفه وحضور السادة المقرر سليمان القضاء ، صلاح سحيات ، خالد الحاج حسني :

ونظرت في القانون المؤقت رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٥ قانون ادارة املاك الدولة المعاد اليها من قبل مجلس النواب بجلسته العاشرة المتعقبة بتاريخ ١٩٦٦/٢/٥ وبعد النظر فيه ودراسته من جديد قررت توصية المجلس الكريم بالموافقة عليه كما ورد من الحكومة ، مع ادخال التعديلات التالية عليه وهي :

١ - حلف الفقرة (٣) من المادة (٤) بكاملها

٢ - استبدال عبارة (البند ١٥١ و١٥٢) الواردة في المادة (٥) بعبارة (البند ٢٥١) .

٣ - اضافة العبارة التالية بعد عبارة (والحاسب) الواردة في آخر السطر الثاني من المادة (٦) بالنص التالي :

« ويمثل عن وزارة الزراعة »

٤ - اضافة عبارة (بناء على تنسيب مدير الحراج) بعد عبارة (وزير الزراعة) الواردة في السطر الثاني من الفقرة (ب) من المادة (٨) .

٥ - اضافة عبارة (مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من المادة (٨) الى اخر المادة (٩) .

٦ - استبدال عبارة (التاسعة) بعبارة (الثانية عشرة) الواردة في السطر الاول من المادة (١٣) . وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها . اللجنة القانونية

المقرر : (متابعا)

الفقرة (٣) من المادة (٤) التي قررت اللجنة حذفها هي : « يفوض اية قطعة ارض او ملك للدولة ولو زادت مساحته على عشرين دونماً بشرط ان لا تزيد قيمة بدل مثله على مائتي دينار » . تركنا ذلك لمجلس الوزراء كالمعتاد .

دولة رئيس الوزراء :

لا يا سيدي اذا امرت النقطة هذه نريد ان لا تأتي هذه المعاملات لمجلس الوزراء الا بمحدود اقترح الحكومة يعني في مجلس الوزراء الاخوان يعرفوا تجيء المعاملة يشهد فيها الوزير المختص واحنا نبصم فما زال هيك العملية خلي الوزير المختص يبتها من عنده .

المقرر :

معالي الرئيس ،

اذا عدنا للباب الفقرة (٢) نقول يفوض اي الوزير ، اية قطعة ارض او ملك للدولة اذا كانت مساحته لا تزيد على عشرين دونماً لقاء بدل المشل الذي يقرره ، الواقع حدود الوزير في حدود (٢٠) دونم فالفقرة (٣) بالواقع هي تكرار للفقرة (٢) فقط يقولوا البذل (٢٠٠) دينار فانا بقول خنلي للوزير في حدود (٢٠) دونم ويطلع التفويض احياناً ب (٢٠٠) او (٣٠٠) او (٤٠٠) دونم ويبقى النص كما هو لا يتغير .

لجنة الحراج

معالي وزير المالية :

الفقرة الثالثة المقترحة تنص على ما يلي :
لوزير بناء على تنسيب من المدير ان يفوض
اية قطعة ارض او ملك للدولة ولو زادت مساحته
عن عشرين دونما بشرط ان لا يزيد قيمة بدل المثل
على مائتي دينار .

الاسباب الموجبة لوضع هذه الفقرة هو تخفيض
الضغط على مجلس الوزراء وسرعة انجاز تفويض
مثل هذه الاراضي التي هي في الغالب ما تكون من
الاراضي الشرقية التي لا قيمة لها ، او تكون قيمتها
زهيدة بالنسبة لنا ، ومعاملاتها كثيرة ، وفي معظم
الاحوال القانون يقصد تثبيت واضعي اليد ،
المتصرفين على هذه الاراضي . ومن ثم اصبحت من
الضروري توسيع صلاحية الوزير بحيث لا تعرض
مثل هذه المعاملات على مجلس الوزراء .

المقرر :

اذن تبقى كما وردت .

السيد سحجات نائب الكرك :

الفقرة الاولى (٢٠٠) دينار اشتغلنا لـ
يومين وشلتها بسرعة .

الرئيس :

شو هذه ؟

السيد سحجات نائب الكرك :

يا سيدي لو فرضنا انه جاء وزير المالية وقال لي
(٢٠٠) دليم بمنازين والدوليم يساوي (١٠٠) دينار
وقال هؤلاء منهم (١٩٠) دينار بقدر يفوضهم تبقى
مجلس الوزراء خلوها مجلس الوزراء قفوا الحافظات
وصار لا مركية ما بدكم تشغلوا شغلهم .

ضحك

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي عملياً الاخوان كانوا وزراء يعرفوا
كيف قضية التفويض تصير يعني عبارة عن بصمجه
بناء على تنسيب الناس المختصين ما في لزوم لمسلنا
الكلام .

الرئيس :

كثير من المرات وزير المالية ينسب والمختصين
ينسبوا ومجلس الوزراء يرفض .

دولة رئيس الوزراء :

نادر ابداً المبدأ العام ان المدير او الموظف او
الوزير لما يقدم تنسيب يقدمه صحيح . لماذا نعدل
القانون على اعتبار يجوز الوزير اساء التقدير ؟ لا
نحن نعمل قانون على اساس ان الوزير قلما يسيء
التقدير .

الرئيس :

شو اللجنة ؟

المقرر :

اللجنة يأتي دورها الآن المادة (٦) .

الرئيس :

شو رأيكم بالمادة هذه ؟

المقرر :

يعني تريدوا صلاحيات الوزير اكبر من
عشرين دونم قيمة الارض لا تزيد عن ٢٠٠ دينار ؟

الرئيس :

مجلس الوزراء يريد ان يتنازل عن حقه
ويعنحه الى الوزير على اساس ان لا يزيد عن ٢٠٠
دينار .

المقرر :

المادة تبقى كما وردت .

الرئيس :

من يوافق على قرار اللجنة بتعديل المادة .

(سقط قرار اللجنة)

الرئيس :

سقط .

دولة رئيس الوزراء :

الحقيقة سقط لانه الواقع معادلة امكانية انها
تمر على مجلس الوزراء كثير اكثر من انها تمر على
شخص معروف .

السيد الحجابي نائب الكرك :

كيف تمر يا دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء :

بتمر لانه هو غير مختص .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على بقاء المادة (٤) بخلاف
قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

وكذلك هل يوافق المجلس على بقاء البنود ١ و ٢
الواردة في المادة الخامسة بخلاف قرار اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

المقرر :

اذن المادة الخامسة على هذا الاساس تبقى على
حالتها بخلاف قرار اللجنة طالما وافقنا على المبدأ حتى
الا يصير تناقض .

المقرر : (متابعا)

الفقرة (٣) من القرار تنص : « اضافة
العبارة التالية بعد عبارة (والمحاسب) الواردة في
اخر السطر الثاني من المادة (٦) بالنص التالي، وممثل
عن وزارة الزراعة » :

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟

الجميع : موافقون .

الفقرة (٤) من القرار تنص : اضافة عبارة
(بناء على تنسيب مدير الحراج) بعد عبارة (وزير
الزراعة) الواردة في السطر الثاني من الفقرة (ب)
من المادة (٨) .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟

الجميع : موافقون .

المقرر :

الفقرة (٥) من القرار تنص : اضافة عبارة
(مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من المادة (٨)
الى اخر المادة (٩) .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على هذا التعديل ؟

الجميع : موافقون .

مجلس النواب

المقرر :

الفقرة (٦) من القرار تنص : (استبدال عبارة « التاسعة » بعبارة « الثانية » الواردة في السطر الاول من المادة (١٣) .
لانه لا يوجد ارتباط بين المادة هذه والمادة (٩)

معالي وزير المالية :

مع لفت النظر الى وجوب تصحيح كلمة المتوفى الواردة في السطر الاول من المادة (١٣) ورد فيها كلمة المتوفى وتصحيح بكلمة (المفوض اليه) وبذلك تصبح المادة (١٣) كما وردت بالرغم عما ورد بالمادة (الثانية عشرة) يجوز بيع اموال المفوض اليه بالمزاد العلني . . . الخ .

الرئيس :

لا مانع !

الجميع : موافقون .

السيد الخشمان نائب السليط :

اعتقد ان المادة (٩) منعت بيع الاراضي المقوضة خلال عشر سنوات وجاءت المادة (١٢) هذه سمحت للاراضي المقوضة ان تضع تأمينا للدين وفي حالة تخلف المدين تطرح بالمزاد العلني يكون نتيجة البيع . فانا من رأي ان هذه تمنح للمرة المادة (١٢) على اساس . . .

المقرر :

الغاية اعتقد من هذه المادة ان المواطن عندما يقترض ارض مش معناه يبيعها ويعمل تجارة حتى يعمرها .

السيد الخشمان نائب السليط :

ياسيدي بده يعمرها لكن . . .

المقرر :

لا يقبل على طلب التفويض الاشخص عنده فعلا .

السيد الخشمان نائب السليط :

انا بقصد المادة (١٢) التي سمحت بوضع الارض تأمينا للدين عندها يتواطىء الدائن والمدين في بيعها في المزاد العلني وتنقل اليه .

دولة رئيس الوزراء :

اقترح محمد بك معقول وصحيح .

المقرر :

هنا على اساس ان مؤسسة الاقراض الزراعي هي التي تسلف المزارعين .

الرئيس :

انت ياسلمان بك الان منعت بيعها بس تضعها تأمين دين المؤسسة ونجى المؤسسة تنزلها تنوطا مع شخص ثاني وروح اشترىها فهذه المادة كلها اشطبها

المقرر :

بالرغم عما ورد في المادة (٩) تصبح المادة كما يلي

الرئيس :

انا ياخذ دين على الارض يا باشا الف دينار ويضعها عليها تأمين ويقصد اول سنة وثاني سنة ما يدفع انا ما يدفع مخصوص حتى اجني ابقى انا وياك وتروح انت تشتريها

السيد خليفة نائب عمان :

لا يجوز وضع التأمين على الاراضي المقوضة .

الرئيس :

لا يجوز وضع التأمين على الاراضي المقوضة

المقرر :

ياسيدي احلموا على هذا الواقع يعطل مؤسسة الاقراض الزراعي من الاقراض .

الرئيس :

اذن اضع نص لا يجوز بيعها الا بعد عشرة سنوات

المقرر :

القانون الذي منعت فيه بيع الاراضي الزراعية استثنينا مؤسسة الاقراض الزراعي فهذا نفس المبدأ نحن متفقين على الفكرة .

السيد الخشمان نائب السليط :

الغاية تلك تختلف عن الغاية هذه الغاية من القانون تختلف عن الغاية هذه كثير تختلف . . .

المقرر :

اريد ان اسأل سؤال لو فرضنا ان هناك شخص لا يجوز له اراضي او املاك جاءت الحكومة وفوضته (١٠) فوتم وجاءت مؤسسة الاقراض الزراعي واعطته (١٠) الف دينار يعمرها وما عنده شيء ياخذ (١٠) آلاف اذن ولا يوجد شيء ليحصلوا واراضهم ياخذوها . . .

السيد الخشمان نائب السليط :

حدد لانضعها تأمينا للدين

المقرر :

لماذا لا اضعها ياسيدي اما انا فوضتها .

الرئيس :

قول لا يجوز بيعها الا بعد خمس سنوات اذا كان الموضوع تأمين الدين للمؤسسة .

المقرر :

اعطيه مهلة هذا بالنسبة للمؤسسة .

دولة رئيس الوزراء :

هنا فقرة شرطية اذا كان ذلك الملك موضوعا تأمينا لدين مؤسسة الاقراض الزراعي او مجلس الاعمار ياسيدي عمليا الذي يصير انه شخص من الاشخاص يطلب تفويض ارض ياخذها رأسا يذهب الى مؤسسة الاقراض ياخذ عليها قرض فهذه العملية لا لزوم لتعطيلها ابدا .

الرئيس :

حدد انه لا يجوز ان يعلنوها في المزاد العلني الا بعد خمس سنوات .

دولة رئيس الوزراء :

ياسيدي بس هذا متوفى .

الرئيس :

الا بعد اتمام المشروع .

السيد ملحميس نائب نابلس :

انا اغلب ظني ان الغاية من تفويض الاراضي الاميرية للمواطنين اعمارها وحتى يتمكن من اعمارها ربما يحتاج الى اموال يقترضها من مجلس الاعمار او مؤسسة الاقراض الفكرة فكرة اعمار البلد .

هكذا يجب ان يكون

الرئيس :

هذه اراضي حرجية مش اراضي الدولة كلها من مناطق حرجية احنا عندنا عينه يحى واحد متفقد يأخذها ويبيعها حتى تمنع نحن البيع بالنسبة لهذه القضية بس بده يرهق المؤسسة يجوز ان يتواطىء هو وواحد ثاني بالنسبة للمؤسسة المؤسسة لا تدري .

السيد خليفة نائب عمان :

اذا بدنا ان نفرض التحايل على القانون يمكن ان يؤجرها لثلاثين سنة فكأنه سلمه اياها .

السيد الحشيان نائب السلط :

ياسيدي البيع بانواعه البيع الاختياري والبيع الاجباري فاذا تريد المنع امتنع الجهتين .

الرئيس :

يا سليمان بك نص انه لا يجوز لمؤسسة الاقتراض الزراعي او مجلس الاعمار ان يبيعه الا بعد انتهاء المشروع ، اذا كان تخلف .

المقرر :

ياسيدي اصلا القرض يعطوه مثلاً لعشر سنين فاذا اخل خلال العشر سنين يعنى انتهى مثلاً يعطوه قرض بعد خمس سنين ، وما يحصلوا الا بعد خمس سنين .

الاستاذ جمال نائب عمان :

ارى ان تعاد كلمة المتوفى تنتهي العملية .

دولة وليس الوزراء :

نعم يجب ان تبقى كلمة المتوفى بخلاف ما قاله معالي وزير المالية ووافق المجلس ، لان بقاء كلمة (المتوفى) اصح .

الرئيس :

ما رأي المقرر ؟

المقرر :

صح يجب ان تبقى .

الرئيس :

اذن هل يعود المجلس عن قراره السابق ويوافق الآن على بقاء كلمة (المتوفى) وشطب (المفوض اليه) في المادة (١٣) ؟

الجميع موافقون :

الرئيس :

والآن ارجو من سعادة المقرر تلاوة القانون رقم (٣٢) قانون ادارة املاك الدولة بالصيغة النهائية وكما سترفعه لمجلس الاعيان الموقر .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه بمجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به لمجلس الاعيان الموقر) .

الاسباب الموجبة

تسرياً لانجاز واتمام معاملات وطلبات تفويض وتأجير اراضي واملاك الدولة التي يتقدم بها المواطنين ، وانسجاماً مع سياسة الحكومة التي تهدف للحد من المركزية وحرصاً على افراح المجال رحباً امام المحتاجين والراغبين في المساهمة بالنهضة الزراعية منعاً للمتاجرة باراضي الدولة وضع هذا القانون .

قانون ادارة املاك الدولة المؤقت

رقم (٣٢) لسنة ١٩٦٥



المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ادارة املاك الدولة لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني (املاك الدولة) الاموال غير المنقولة التي تنصرف بها او تمتلكها الدولة بمقتضى القوانين المرعية .

تعني كلمة (الوزير) وزير المالية / الاراضي والمساحة
تعني كلمة (المدير) مدير الاراضي والمساحة .

المادة ٣ - يناط بمدير الاراضي والمساحة كل ما يتعلق بادارة اراضي واملاك الدولة .

المادة ٤ - الوزير بناء على تنسيب من المدير ان : -

١ - يوجر أية قطعة ارض او ملك للدولة بصورة مؤقتة او لتحسينها بقصد التفويض او بغير قصد التفويض .

٢ - يفوض اية قطعة ارض او ملك للدولة اذا كانت مساحتها لا تزيد على عشرين دونماً لقاء بدل المثل الذي يقرره .

٣ - يفوض اية قطعة ارض او ملك للدولة ولو زادت مساحتها على عشرين دونماً بشرط ان لا تزيد قيمة بدل مثله على مائتي دينار .

المادة ٥ - اذا كانت الاراضي والاملاك المراد تفويضها لا تدخل تحت احكام البنود ١ و ٢ و ٣ من المادة الرابعة فيجري التفويض بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .

مكرر
١٩٦٥
١٣
شباط

المادة ٦ - تنفيذاً لما ورد بالمادتين (٤٤) و (٤٥) يشكل الوزير في كل محافظة وفي كل لواء وفي كل قضاء لجنة مؤلفة من الحاكم الإداري وأمور التسجيل والمحاسب وممثل عن وزارة الزراعة وللوزير اذا اقتضت المصلحة او ظروف العمل او طبيعته بموافقة رئيس الوزراء ان يشكل اللجان على شكل آخر وان يزيد من عددها او من عدد اعضائها .

المادة ٧ - أ - يكون عمل اللجان النظر في طلبات الاستئجار والتفويض واجراء الكشف والتحقيق في الخلافات بين المصرفين او المبتدين او في اية امور اخرى تتعلق باملاك الدولة وتقديم قوائمها للمدير ليرفع توصياته بشأنها للوزير. على ان يحق للمدير قبل رفع التوصيات ان يعيد للجنة اي تقرير من اجل استكمال التحقيق او اجراء الكشف اذ لم ذلك .

ب - يجري تأجير املاك الدولة للغايات المبينة في المادة (١٠) من نظام تفويض وتأجير املاك الدولة رقم (٦٠) لسنة ١٩٦٤ بقرار من الوزير بناء على تنسيب المدير ودون حاجة للجنة او اعلان .

المادة ٨ - أ - بالرغم مما ورد في المواد السابقة من هذا القانون يمنع تفويض او تأجير بقصد التفويض او لغرض تفويض الاراضي الشرقية الا بعد اخذ موافقة وزير الزراعة على قابلية الارض للزراعة .

ب - تؤجر ونفوس الاراضي المسجلة حراجاً والحالية من الاشجار الحرجية بعد اخذ موافقة وزير الزراعة بناء على تنسيب من مدير الحراج على رفع يد الحراج عنها ويشترط ان لا تكون الاراضي التي يسمح بتأجيرها او تفويضها واقعة بين الاراضي المكسوة بالحراج، الا اذا كان القصد لغرض غايات الزراعة وكانت الاراضي المراد تفويضها او تأجيرها الواقعة بين الاراضي المكسوة بالحراج تزيد مساحتها على عشرين دونماً .

ج - عند تأجير او تفويض اراضي الاغوار الممكن تحويلها الى سقي يشترط في التأجير تأمين سقيتها .

المادة ٩ - بالرغم مما ورد في المواد السابقة للوزير بناء على تنسيب المدير ان يقرر تأجير او بيع املاك الدولة بالمراد العلني اذا رأى في ذلك مصلحة للخزينة على ان يخضع قرار الاحالة القطعية لموافقة ويشترط الا تزيد قيمة الملك المقدر على ما في دفتار مع مراعاة احكام الفقرة (ب) من المادة (٨) .

المادة ١٠ - اذا تقرر تأجير ارض من الاراضي المسجلة كحراج توضع شروط للعقد من حيث تشجيرها بالاتفاق مع وزير الزراعة / الحراج ويجب ان يتضمن قرار التأجير الصادر من الجهة المختصة مراعاة احكام هذه المادة .

المادة ١١ - باستثناء اراضي الجفتلك لا يجوز للمستأجر او المتأجر بقصد التفويض ان يتنازل عن حقوقه بالتأجير لاي شخص آخر .

المادة ١٢ - يمنع المفوض اليه اي ملك من املاك الدولة من بيعه او هبته الى شخص آخر ويمنع من مبادلته بملك آخر الا بعد مرور عشرة سنوات من تاريخ تسجيل الملك باسمه في دائرة التسجيل .

المادة ١٣ - بالرغم مما ورد في المادة الثانية عشرة اعلاه يجوز بيع املاك المتوفي بالمراد العلني وفقاً لقانون وضع الاموال غير المنقولة تأميناً للدين اذا كان ذلك الملك موضوعاً تأميناً للدين مؤسسة الاقراض الزراعي او مجلس الاعمار وقد ثبت بلمعة صاحب الملك اصابة لا كفالة .

المادة ١٤ - يجري الاعلان عن املاك الدولة المراد تأجيرها او تفويضها من قبل المدير بالصورة التي يراها مناسبة شرط ان تكون تلك الاملاك مثبتة على خرائط دائرة الاراضي والمساحة .

المادة ١٥ - للمدير ان يأذن لمدة معينة ووفق الشروط التي يراها أي شخص يفتح أية مساحة من الارض في حدود النسب المعينة في النظام لجعلها صالحة للزراعة اذا كانت تلك الاراضي غير ممسوحة وغير مثبتة على خرائط دائرة الاراضي والمساحة ويكون لمثل هذا الشخص حق الاولوية بتفويض الارض واستئجارها عند مسحها وتثبيتها على الخرائط في حالة الاعلان عنها بقصد التفويض او التأجير ولا يكون له الحق في المطالبة بأي تعويض في حالة اخذ الارض منه او عدم تأجيرها له دون بيان الاسباب

المادة ١٦ - اذا توفي المستأجر أو المفوض اليه او المعطى اذناً تنتقل حقوقه الى ورثته من بعده .

المادة ١٧ - لمجلس الوزراء ان يصدر الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ١٨ - تعتبر جميع الانظمة الصادرة بمقتضى قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٣) لسنة ١٩٦١ معمول بها الى المدى الذي لا تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ١٩ - يلغى قانون ادارة املاك الدولة رقم (١٣) لسنة ١٩٦١ كما يلغى أي تشريع اردني او فلسطيني يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٠ - رئيس الوزراء ووزير المالية / الاراضي والمساحة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا من الخط

(و)

الرئيس :

والآن أرجو من المقرر تلاوة القرار رقم (٢٢) المتعلق بقانون السياحة .

المقرر :

قرار رقم (٢٢)

أجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/٢/٨ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفه وحضور السادة - المقرر سلهان القضاء ، صلاح السحيات ، زهير مطر ، ابراهيم كريشان .

ونظرت في قانون السياحة المؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٥ المحال عليها من قبل المجلس الكريم ، وبعد دراسته ، قررت قبوله كما ورد من الحكومة مع ادخال التعديلات التالية : -

(١) المادة (٦) الفقرة (ب) للسطر الثالث استبدال كلمة (قانوني) بكلمة (قانونيا) .

(٢) شطب عبارة (ونحو تلك الاموال لحساب السلطة فور اقرار الموازنة) الواردة في آخر الفقرة (١٠) من المادة (٧) .

(٣) اضافة عبارة (الصناعية) الى آخر الفقرة (٤) من المادة (١٣) .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها ، اللجنة القانونية

المقرر (متابعا) :

نص الفقرة (١) من المادة (٧) ما يلي : -
المادة (٧) تتألف مصادر تمويل السلطة مما يلي : -
١ - الاموال التي ترصدها الحكومة في الموازنة العامة لحساب السلطة ونحو تلك الاموال لحساب السلطة فور اقرار الموازنة .

شطب اللجنة عليه ونحو الفقرة اذ لا ضرورة لها .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على تعديلات اللجنة الواردة بالقرار رقم (٢٢) .

الجميع موافقون :

الرئيس :

اذن ينسحب القانون مادة مادة بالشكل الذي عدلته اللجنة للموافقة عليه .

(قتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه بالشكل المعدل وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به الى مجلس الاعيان الموقر)

الاسباب الموجبة

لما كانت الحكومة تهدف الى تشجيع السياحة وتطويرها وتنمية هذه الصناعة الحيوية واستثمارها في زيادة الدخل القومي فقد وضع هذا القانون لتحقيق هذه الاهداف الجلية ولسد الثغرات التي كشفت الخبرة والتطبيق عنها في القانون السابق .

قانون السياحة المؤقت

رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٥

○○○○

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون السياحة المؤقت لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعني الكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك : -

- ١ - السلطة - سلطة السياحة المؤسسة بموجب هذا القانون .
- ٢ - المجلس - مجلس ادارة السلطة المؤلف بموجب هذا القانون .
- ٣ - الهيئة الاستشارية - الهيئة المؤلفة بموجب هذا القانون .
- ٤ - الصناعات السياحية - تشمل عبارة الصناعات السياحية لاغراض هذا القانون ما يلي : -
أ - مكاتب وشركات السياحة والسفر والنقل السياحي .
ب - متاجر التحف ومصنوعات الاراضي المقدسة .
ج - الفنادق والزبل والمطاعم والاستراحات .
د - خدمات ادلاء السياح .
هـ - أي نشاط آخر يقرر المجلس انه كذلك ويعلن عنه في الجريدة الرسمية .
- ٥ - المواقع السياحية - الاراضي والمياه والابنية التي تحددها السلطة ، وتعلن في الجريدة الرسمية انها مواقع سياحية .

- المادة ٣ - ١ - تؤسس هيئة تسمى سلطة السياحة تمارس الصلاحيات المنصوص عنها في هذا القانون واية انظمة تصدر بموجبها .
- ٢ - تعتبر السلطة شخصا معنويا تتمتع بكافة الحقوق وتتصرف بالشكل الذي تراه مناسبا في نطاق القانون .
- ٣ - في الاجراءات القانونية التي لها او عليها يحق للسلطة ان تنب عنها موظفي النيابة العامة او السلطة او اي محام آخر .

٤٥٠
١٣ شباط ١٩٦٦

المادة ٤ - تهدف السلطة الى تشجيع السياحة ، وتطويرها ، وتنمية الموارد السياحية واستثمارها لزيادة الدخل القومي ، ونشر التفاهم بين الشعوب . وتحقيقاً لهذه الغايات تقوم السلطة بالوظائف والاعمال التالية :-

- ١ - المحافظة على المواقع السياحية ، وتطويرها ، والعناية بالمعالم الاثرية ، وتجميلها ، بالتعاون مع دائرة الآثار .
- ٢ - الاشراف على الصناعات السياحية . ومراقبتها ، وتنظيمها وتطويرها لرفع مستوى الخدمات التي تقدم للسائحين .
- ٣ - العمل على توفير وسائل الراحة والترفية للسائحين ، وتسهيل المعاملات المتعلقة بهم ، بالتعاون مع الجهات المختصة والمنظمات السياحية داخل المملكة الاردنية وخارجها .
- ٤ - وضع وتنفيذ برامج شاملة متكاملة للدعاية السياحية . بالتعاون مع الصناعات السياحية .
- ٥ - القيام باية اعمال اخرى تقررها السلطة لتحقيق اهدافها .

المادة ٥ - أ - يقوم بجميع مهام السلطة ، ويمارس صلاحياتها الواردة في هذا القانون ، مجلس ادارة مكون من رئيس الوزراء . او من ينتدبه من الوزراء رئيساً ، ومن الاعضاء التاليين :-

- ١ - وكيل وزارة الاعلام .
 - ٢ - وكيل وزارة الاقتصاد الوطني
 - ٣ - مدير الآثار .
 - ٤ - المدير العام للسلطة .
 - ٥ - وثلاثة اعضاء من القطاع الخاص ، ممن يعملون في حقل السياحة ، يعينهم مجلس الوزراء .
- ب - لمجلس الوزراء الحق باستبدال اى عضو من الاعضاء اذا وجد ان هناك ظروفًا تستدعي ذلك .

المادة ٦ - أ - يقوم المجلس بالاعمال ، ويمارس الصلاحيات التالية :-

- ١ - وضع السياسة العامة للسلطة ، والاشراف على تنفيذها .
 - ٢ - ترخيص الصناعات السياحية .
 - ٣ - اقرار مشروع موازنة السلطة السنوية ، وتقديمها الى مجلس الوزراء قبل بدء السنة المالية بمدة لا تقل عن شهرين للموافقة النهائية عليها .
 - ٤ - اقرار التقدير السنوي عن اعمال السلطة ، وتقديمه لمجلس الوزراء .
- ب - يدعو رئيس المجلس لاجتماعات دورية مرة كل شهر ، ويجوز ان تعقد اجتماعات اضافية اذا اقتضت الضرورة ذلك .
- ويكون النصاب قانونياً بحضور خمسة اعضاء ، وتتخذ القرارات بأكثرية اصوات الحضور المطلقة .

المادة ٧ - تتألف مصاريف السلطة بما يلي :-

- ١ - الاموال التي ترصدها الحكومة في الموازنة العامة لحساب السلطة .
- ٢ - الضرائب والرسوم والغرامات التي تفرض لمصلحة السياحة . بموجب هذا القانون أو أي قانون آخر ، أو الانظمة الصادرة بموجبها .
- ٣ - استثمار ممتلكات السلطة ووارداتها ، بما في ذلك اجور دور الاستراحة السياحية .
- ٤ - المساعدات والهبات .
- ٥ - أية مصادر اخرى يوافق عليها مجلس الوزراء . بناء على تنسيب المجلس .

المادة ٨ - أ - لا يجوز لأية صناعة سياحية ان تمارس اعمالها ، إلا بعد الحصول على ترخيص من السلطة ، حسب الانظمة الصادرة بموجب هذا القانون .

ب - للسلطة ان ترفض الترخيص لأي طالب دون بيان الاسباب .

ج - لا يجوز الجمع بصورة مباشرة أو غير مباشرة بين أية صناعتين من الصناعات السياحية ، وذلك بإدارتهما أو ممارستهما أو امتلاكهما ، ولا يشمل ذلك المساهمة في الشركات التي تمارس تلك الصناعات السياحية

المادة ٩ - ١ - أ - يتكون جهاز السلطة التنفيذي من المدير العام ، ومن عدد من الموظفين الفنيين والاداريين ، للقيام بالمهام التي يقتضيها العمل في داخل البلاد وخارجها ، وذلك ضمن نطاق غرضات الموازنة .

ب - يعين مجلس الوزراء المدير العام ، بتنسيب من المجلس مقترن بإرادة ملكية سامية .

ج - يعتبر المدير العام رئيساً لجهاز السلطة التنفيذي ، ويكون مسؤولاً عن تطبيق وتنفيذ السياسة العامة لها ، وعن ادارة الجهاز التنفيذي للسلطة على وجه يضمن تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات التي يقررها المجلس . وله ان يفوض أية صلاحيات من صلاحياته لأي من موظفي السلطة الآخرين بموافقة المجلس .

٢ - يجري انتقاء وتعيين موظفي ومستخلمي السلطة ، وتحديد شروط استخدامهم ، وعزلهم أو انتهاء استخدامهم ، وتحديد رواتبهم ، وتعيين واجباتهم ، وحقوقهم ، وتقاعدتهم ، وسائر الامور المتعلقة بهم ، بموجب نظام خاص يضعه المجلس والى ان يتم وضع هذا النظام يخضع موظفو السلطة في جميع الشؤون المتعلقة بهم الى احكام نظام الموظفين المدنيين ، واحكام قانون التقاعد المعمول به .

مجلس النواب

المادة ١٠ - أ - للمجلس ، بناء على تنسيب المدير العام ، ان يقرر وقف العمل برخصة أية صناعة سياحية أو يرفض تجديدها لمدة معينة ، اذا ما اقتنع ان مالك الصناعة قصر في أداء واجباته ، أو خدماته ، أو اذا نكل ، أو أحل بالتزاماته تجاه عملائه ، أو السياح أو اصحاب المهنة السياحية الأخرى ، أو عمل عملاً تعتبره السلطة مسيئاً الى مصلحة مهنته ، أو سمعتها ، أو مصلحة السياحة الوطنية بصورة عامة ، وتوقف الرخصة نهائياً ، ولا تجدد اذا تكررت أية مخالفة أكثر من مرتين .

ب - اذا اوقف العمل برخصة أية صناعة سياحية ، أو رفض تجديدها فلا يحق للمرخص بممارسة العمل استناداً الى تلك الرخصة .

ج - كل مالك صناعة سياحية اوقف رخصته ، أو رفض تجديدها من قبل المجلس ، يعتبر انه ارتكب مخالفة لاحكام هذا القانون ، اذا استمر بممارسة اعماله رغمًا عن قرار المجلس .

د - اذا تقرر إيقاف العمل برخصة أية صناعة سياحية ، يحق للسلطة اشعار المنظمات والجمعيات السياحية الاردنية والدولية بذلك ، وبيان اسباب إيقاف العمل بالرخصة .

هـ - كل من يخالف احكام هذا القانون - أو الانظمة الصادرة بموجبه يقدم للمحاكمة أمام قاضي الصلح المختص ، ولدى ادانته يفرم بغرامة لا تزيد على مائة دينار ، أو بالسجن لمدة لا تتجاوز الثلاثة أشهر أو بكليتا العقوبتين .

ينظر قاضي الصلح في المخالفات المروضة عليه والمتعلقة بالسائح على وجه الاستعجال خلال ٢٤ ساعة من تاريخ تقديم الشكوى للمحكمة .

المادة ١١ - يحق للمجلس ان يصنف أية صناعة من الصناعات السياحية باستثناء مكاتب وشركات السياحة والسفر ، الى فئات في ضوء مستويات خدماتها . كما يحق له ان يحدد اسعار الخدمات التي تقدم للسياح ، افراداً وجماعات .

المادة ١٢ - لا يجوز لاصحاب الصناعات السياحية الدخول في المنافسات التي تعتبرها السلطة ضارة بالاقتصاد الوطني العام ، ويحق لها إيقاف العمل برخصة أية صناعة يثبت ان اصحابها قاموا بمثل هذه المنافسات .

المادة ١٣ - أ - ينسب المجلس هيئة استشارية للسلطة مؤلفة من سبعة اعضاء ، يعينهم مجلس الوزراء ، برئاسة المدير العام على ان يكون اربعة منهم ممثلين لكل من : -

١ - الفنادق .

٢ - مكاتب وشركات السياحة والسفر .

٣ - شركات الطيران .

٤ - الغرف التجارية والصناعية .

ب - تكون مدة الخدمة لاعضاء الهيئة الاستشارية سنتين غير انه يجوز لمجلس الوزراء . بتنسيب من مجلس ادارة السلطة ، ان يستبدل أي عضو من اعضاء الهيئة في أي وقت خلال المدة المذكورة .

ج - تعقد الهيئة الاستشارية اجتماعاتها كلما دعت الحاجة الى ذلك . بدعوة من رئيسها . لبحث الامور المدرجة على جدول الاعمال المرسل صورة عنه للاعضاء قبيل انعقاد الاجتماع بأسبوع .

ويشمل جدول الاعمال الامور التي يعرضها عليها رئيس الهيئة ، أو أية امور اخرى يعرضها احد اعضاء الهيئة ويقدمها لرئيس قبل الاجتماع بأسبوع على الأقل .

د - تجتمع الهيئة ايضاً ، بناء على طلب خطي يقدم الى رئيسها من اربعة اعضاء على الأقل ، ويتكون النصاب القانوني من اربعة اعضاء .

هـ - تقدم الهيئة ما تراه من التواصي الى المجلس ، الذي له ان يقرر قبولها أو رفضها أو تعديلها .

المادة ١٤ - لمجلس الوزراء بتنسيب من المجلس ان يصدر الانظمة التي يراها ضرورية لتنفيذ أهداف وغايات هذا القانون والانظمة التي تصدر بموجبه بما في ذلك تنظيم ومعالجة الامور التالية : -

١ - جلسات المجلس والهيئة الاستشارية .

٢ - ترخيص وتصنيف ومراقبة الصناعات السياحية ، وتحديد الرسوم والضرائب الواجب استيفاؤها منها وكيفية تحصيلها ، والكفالات المالية المتوجب تقديمها وتحديد الاجور التي تتقاضاها .

٣ - تحديد رسوم الدخول الى المواقع السياحية .

٤ - مؤهلات وواجبات ادلاء السياح ، وكيفية ترخيصهم وتحديد رسوم الترخيص .

٥ - تحديد بدل اتعاب اعضاء المجلس والهيئة الاستشارية .

٦ - وضع النظام المالي ونظام الاوامر .

المادة ١٥ - يلغى قانون السياحة رقم (١٧) لسنة ١٩٦٠ والتعديلات التي طرأت عليه ، وأي قانون أو نظام آخر ، الى المدى الذي تتعارض احكامه مع احكام هذا القانون ، وتبقى جميع الانظمة الصادرة بمقتضى هذه القوانين والقوانين التي سبقتها سارية المفعول الى ان تستبدل بأنظمة جديدة تحل محلها وتصدر بمقتضى هذا القانون .

المادة ١٦ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

هكذا في الأصل

(ز)

الرئيس :

حضرات النواب المحترمين .

ارجو ان يتلو على حضراتكم سعادة المقرر قرار اللجنة القانونية رقم (٢٣) وهو يتعلق بالقانون المؤقت رقم (٤٨) قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات وهذا القرار لم يكن على الجدول فهل ترون النظر به الآن ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

ليفضل المقرر بتلاوة القرار .

المقرر :

قرار رقم (٢٣)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس النواب بنصائها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/٢/١٣ برئاسة معالي السيد عبد الرحمن خليفه وحضور كل من السادة المقرر سلمان القضاة ، صلاح السحيات ، ابراهيم كريشان . ونظرت في القانون المؤقت رقم (٤٨) لسنة ١٩٦٥ قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات ، وقررت قبله كما ورد من الحكومة مع اجراء التعديلات التالية عليه وهي :-

١ - في السطر السابع تستبدل كلمة (الموضع) بكلمة (الوضع) الواردة في المادة (٣) .

٢ - حذف المادة الخامسة برمتها ، ويعاد ترقيم باقي المواد .

٣ - تعديل المادة (٧) بحيث تضاف العبارة التالية بعد كلمة (والمساحة) الواردة في السطر الثالث بالنص التالي :-

« كما يجوز له أن يجهز الدائرة المذكورة بالقيام بذلك بواسطة أجهزتها أو بطريق التعهد » .

٤ - تضاف العبارة التالية الى نهاية الفقرة

(أ) من المادة (٨) بالنص التالي :-

« ويبلغ الرئيس قرار التقدير لاصحاب العلاقة في المنطقة بأعلان يعان في مكاتب المجلس وفي أقرب مكان بارز في المنطقة بالإضافة الى نشره في صحيفتين محليتين ، يعتبر ذلك تبليغا شخصيا لكل من ذوى الحقوق » .

٥ - تشطب كلمة (بالأكثرية) الواردة في السطر الثالث من الفقرة (٥) من المادة (٩) .

٦ - يستبدل عنوان المادة (١٥) بالعنوان التالي :-

« العقارات والاملاك العامة اللغاة تؤلف ملكاً شائعاً لدوى الحقوق » .

٧ - استبدال عبارة (تضع اللجنة نسب يئنها) بعبارة (يئني) الواردة في أول السطر من الفقرة (ب) من المادة (١٦) .

٨ - تستبدل كلمة (قيمة) الواردة في السطر الثالث من الفقرة (أ) من المادة (١٧) بكلمة (قيمة) .
وتوصي اللجنة المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .

الرئيس :

هل يوافق المجلس على تعديلات اللجنة الواردة

بالقرار رقم (٢٣) .

الجميع : موافقون .

الرئيس :

ارجو من المقرر تلاوة القانون مادة مادة بعد التعديل وبالشكل المعدل للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة فيه وعليه بمجموعه كما عدلته اللجنة وهذا هو نصه بالشكل النهائي الذي سيرسل به مجلس الاعيان للمقرر) .

الاسباب المرجح

لقانون التقسيم ضمن مناطق البلديات المؤقت

لواجهة تكثر السكان في مدن المملكة الرئيسية بشكل مضطرد ، وتمكينا للمجالس البلدية في تلك المدن من الايفاء بمتطلبات هذا التكاثر من حيث تأمين المساكن الصحية والاحياء السكنية المنظمة على احدث الاساليب المتبعة واعادة تنظيم ما يمكن تنظيمه من الاحياء والمناطق السكنية القائمة والمهولة بغية توفير الخدمات العامة لتلك المناطق والاحياء في جميع المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والدينية كالمدارس والمعابد والحدائق والمنزهات والاسواق والمرافق العامة فقد وضع هذا القانون لتحقيق هذه الاهداف .

قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات المؤقت

رقم (٤١) لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون التقسيم ضمن مناطق البلديات لسنة ١٩٦٥) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - لاغراض هذا القانون يكون للالفاظ والعبارات التالية المعاني المحددة لما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .

(البلدية) - المؤسسة المعروفة بقانون البلديات وتشمل امانتي العاصمة والقدس .

(المجلس) - مجلس البلدية ومجلس امانتي العاصمة والقدس ، واية لجنة تقوم مقام اى منها .

(اللجنة المحلية) - لجنة التنظيم المحلية المنصوص عليها في قانون تنظيم المدن والقرى والابنية

لسنة ١٩٥٥ وتعديلاته او اى تشريع اخر يقوم مقامه .

(الرئيس) - رئيس البلدية او امين العاصمة او امين القدس .

(منطقة او المنطقة) - عقار او مجموعة عقارات ، تخضع لاحكام هذا القانون .

(عقار) - اية ارض وما عليها مهما كان نوعها وتشمل الاملاك العامة .

(قسيمة) - قطعة من الارض وما عليها ضمن منطقة بعد تقسيمها بمقتضى احكام هذا القانون .

(الاستحقاق الاصلي) - قيمة العقارات او الحقوق التي يملكها صاحب العلاقة في المنطقة قبل

قبل التقسيم .

(القيمة الاصلية) - مجموع الاستحقاقات الاصلية للمنطقة قبل التقسيم .

(القيمة المستجدة) - مجموع قيم القسائم المقدرة لما بعد التقسيم .

(الاحكام التنظيمية) - مجموعة الشروط الفنية والعمراية والمعمارية والاثرية والصحية التي

يتوجب التقيد بها قانوناً عند التصرف بابة قسيمة .

هكذا في النص

- المادة ٣ - ضرورة حصول المجلس البلدي على اذن من مجلس الوزراء لقيام بعملية التقسيم .
- لمجلس الوزراء بناء على اقتراح اللجنة المحلية وتنسيب المجلس ان يصدر قراراً يأذن فيه للمجلس بأن يمارس تقسيم اية منطقة تقع ضمن اختصاصه او اية منطقة الحقت به واعلن عنها بمقتضى قانون تنظيم المدن والقرى والابنية ، انها منطقة تنظيمية وان يمارس تقسيمها حسب مخطط يضعه المجلس لهذه الغاية المشتمل على حدود تلك المنطقة المراد تقسيمها وما تشتمل تلك المنطقة من عقارات في وضعها الراهن وفي الوضع الذي سوف تصبح عليه بموجب التقسيم بعد تهيئة التفاصيل المتعلقة بالامور التالية :
- أ - الطرق والميادين ومواقف السيارات والحدائق والملاعب والجسور والادراج . والاسواق وسائر المنشآت التي تتطلبها المنطقة . و -
- ب - مواقع الدوائر الحكومية والبلدية ، والمعابد ، والمدارس بكافة انواعها والمستوصفات والمستشفيات ، والمبرات واماكن الآثار ودور القنون وسائر الاماكن المعتبرة ذات نفع عام او التي تؤدي خدمات عامة . و -
- ج - شبكة مجاري المياه الحلوة والمالحة ، والاقنية (وتشمل مجاري مياه الامطار) . و -
- د - الابنية التي يراد هدمها ، والابنية الصالحة التي يراد ابقاؤها بدون هدم . و -
- هـ - الاملاك التي يراد اقتطاعها بدون مقابل لتصبح ملكاً عاماً او خاصاً لدوائر الحكومة او البلدية ، او للمؤسسات ذات النفع العام والاملاك العامة القائمة التي سوف يستغنى عنها . و -
- و - الاحكام التنظيمية التي يجب التقيد بها عند بناء القسام وبخاصة ارتفاع المباني والنسبة المثوية المسموح بينها ومقدار الارتداد بالبناء من كل جهة من جهات القسيمة .

المادة ٤ - نشر القرار والاجراءات اللاحقة

- أ - ينشر القرار المشار اليه بالمادة السابقة في الجريدة الرسمية وفي صحيفتين محليتين ، وتلصق صورة منه في منطقة التقسيم وفي دار المجلس المختص .
- ب - يعتبر نشر القرار بالصورة الانفة الذكر تليفاً شخصياً لجميع المالكين وذوي الحقوق في منطقة التقسيم .
- ج - تبلغ دائرة تسجيل الاراضي قائمة بالعقارات المشمولة بمنطقة التقسيم وعليها ان تضع حالا اشارة في سجلاتها تفيد خضوع تلك العقارات لاحكام هذا القانون .
- د - يجوز للمجلس بناء على اقتراح اللجنة المحلية ان يضع يده على العقارات التي يقضي مخطط التقسيم باقتطاعها عجباً حالاً يصدر القرار المشار اليه بالمادة (٣) اعلاه ويجب في هذه الحالة ان يقوم المجلس بمجرد وصف محتويات العقارات المذكورة واخذ صور فوتوغرافية للمباني القائمة عليها .

- هـ - يعطى مالكو العقارات المشار اليها في الفقرة السابقة تعويضاً من حساب منطقة التقسيم مقابل حرمانهم من بدل اشغالها أو استغلالها . اعتباراً من تاريخ وضع اليد حتى تسجيل مخطط التقسيم لدى دائرة تسجيل الاراضي .

المادة ٥ - تزويد البلدية بنسخ المخططات العقارية وقبولها تقوم دائرة الاراضي والمساحة بتزويد البلدية بناء على طلب المجلس بالمخططات وصور عن القيود المتعلقة بمناطق التقسيم .

المادة ٦ - عمليات المساحة

يقوم المجلس باجراء عمليات المساحة اللازمة لحساب مساحات القسام في مخطط التقسيم وينسب تصديقها من قبل دائرة الاراضي والمساحة كما يجوز له أن يعهد للدائرة المذكورة بالقيام بذلك بواسطة اجهزتها أو بطريق التعهد وفي جميع الحالات تستوفى نفقة العمليات المذكورة من حساب منطقة التقسيم .

المادة ٧ - تقدير قيمة العقارات بواسطة لجنة وتشكيلها

- أ - يجري تقدير قيمة العقارات وكافة الحقوق الاخرى في المنطقة من قبل لجنة بدائية مؤلفة من قاض لا تقل درجته عن الثانية يختاره وزير العدلية رئيساً للجنة البدائية واربعة اعضاء يعين الرئيس اثنين منهم احدهما مهندس معماري أو مدني مسجل في نقابة المهندسين وآخر من ذوي الخبرة في اثمان العقارات ويدعى اصحاب العقارات والحقوق في المنطقة لانتخاب العضوين الآخرين ويبلغ الرئيس قرار التقدير لأصحاب العلاقة في المنطقة بأعلان يعلق في مكاتب المجلس وفي اقرب مكان بارز في المنطقة بالاضافة الى نشره في صحيفتين محليتين ويعتبر ذلك تليفاً شخصياً لكل من ذوي الحقوق .
- ب - يشترط ان لا يكون لرئيس اللجنة البدائية أو احد اعضاءها ذا علاقة في المنطقة وتطبق على اعضاء اللجنة الاصول المتبعة في رد القضاة امام المحاكم .
- ج - يجري الاقتراع سرياً لانتخاب العضوين المشار اليهما بالفقرة (أ) من هذه المسادة بأشراف رئيس المجلس أو من ينوب عنه ، وعليه ان يوضح للمقرر عين احكام هذه المادة وان يطلبهم على جدول التسجيل الخاص بذوي الحقوق في منطقة التقسيم ويعتبر المرشحان اللذان يحصلان على الاكثورية المطلقة من اصوات المقرر عين فائزين بالمضوية وفي حالة تعادل الاصوات بين مرشحين تجري القرعة بينهما لتعيين الفائز منهما .
- د - عند تخلف اكثرية اصحاب العقارات والحقوق في المنطقة عن تلبية دعوة الرئيس لانتخاب العضوين المشار اليهما يقوم وزير العدلية بتعيين العضوين المذكورين نيابة عنهم .
- هـ - تتخذ اللجنة قراراتها بالاكثرية ، ولا يجوز لاي عضو مباشرة عمله قبل ان يحلف اليمين أمام رئيسها للقيام بمهمته بأمانة واخلاص .

هكذا من اجل

المادة ٨ - طريقة التقدير

أ - تباشر اللجنة البدائية عملية التقدير على ضوء الكشف الذي تجريه ومخطط التقسيم وفهرس دائرة تسجيل الأراضي وذلك لدى استلامها كتاباً من الرئيس يحدد فيه اسم الموظف الذي سوف يزودها بالبيانات والمعلومات الضرورية لأعمالها .

ب - تقدر اللجنة البدائية القيمة الأصلية للمنطقة بالثمن الذي تستحقه المنطقة قبل ثلاثة أشهر من تاريخ نشر قرار مجلس الوزراء المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون في الجريدة الرسمية .

ج - يجب على اللجنة البدائية عند قيامها بعملية التقدير أن تأخذ بعين الاعتبار ثمن انقراض العقارات المبنية الواجب هدمها تنفيذاً لمخطط التقسيم وتكاليف هدمها ونقلها .

د - تكون الأشجار وانقراض البناء مالمالكها إذا رغب في اخذها وعليه أن يزِيلها خلال المدة التي يحددها له المجلس وإذا تخلف عن القيام بذلك فيجوز للمجلس أن يلجأ إلى حساب المتخلف

هـ - على اللجنة البدائية أن تجري الكشف على العقارات والحقوق في المنطقة لتقدير قيمتها ولها أن تستأنس برأى من تشاء وأن تصدر بعد ذلك قرار التقدير ويبلغ هذا القرار للرئيس خطياً .

المادة ٩ - اعلان انتهاء عمل لجنة التقدير

يبلغ الرئيس قرار التقدير لأصحاب العلاقة في المنطقة بأعلان يعلق في مكاتب المجلس وفي أقرب مكان بارز للمنطقة بالإضافة إلى نشره في صحيفتين محليتين ويعتبر ذلك تليفاً شخصياً لكل من ذوي الحقوق .

المادة ١٠ - الطعن في قرار التقدير

أ - للرئيس ولذوي الحقوق حق الطعن بقرار التقدير لدى لجنة التوزيع النهائي الواردة في المادة (١٢) من هذا القانون بوصفها لجنة استئنافية وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ التبليغ المنصوص عليه بالمادة السابقة بلائحة تتضمن اسباب الطعن وتقدم إلى لجنة التوزيع النهائي بواسطة رئيسها .

ب - أن تقديم أي طعن على قرار التقدير يوقف تنفيذه لحين الفصل فيه من قبل لجنة التوزيع النهائي .

ج - إذا لم يتقدم أي من أصحاب العقارات والحقوق في المنطقة بطعن في قرار التقدير الصادر عن اللجنة البدائية خلال المدة المنصوص عليها في البند (أ) من المادة (١١) ، يصبح القرار المذكور نهائياً وغير خاضع لأي طريق من طرق الطعن .

المادة ١١ - لجنة التوزيع النهائي

أ - تؤلف لجنة التوزيع النهائي بالطريقة الواردة بالمادة الثامنة وتخضع لأحكامها ويكون لها صفة محكمة قضائية استئنافية وتقوم بالنظر في الاعتراضات المقدمة على قرار التقدير الابتدائي مع تحديد استحقاق ذوي الحقوق في منطقة التقسيم وتقدير وتوزيع قسائمها على ذوي الحقوق وتصفية كافة الحقوق فيها .

ب - يضع الرئيس موظفاً أو أكثر تحت تصرف لجنة التوزيع النهائي بناء على طلبها وذلك لمساعدتها في عملها .

ج - تفصل لجنة التوزيع النهائي في الطعون الواردة على قرار التقدير ولها أن تزيد أو تنقص التقدير الابتدائي للعقارات والحقوق وتستدرك كافة الأخطاء والنواقص والسهو الحاصل من اللجنة البدائية ويعتبر قرارها قطعياً وغير خاضع لأي طريق من طرق الطعن .

د - تنظم لجنة التوزيع النهائي جدولاً باستحقاق كل صاحب حق في المنطقة على ضوء قرار تقدير اللجنة البدائية النهائي أو على ضوء قرار التقدير الاستئنائي المعطى من قبلها .

يعتبر مجموع القيم القطعية للعقارات أو الحقوق التي يملكها صاحب العلاقة في منطقة التقسيم (استحقاقه الأصلي) فيها .

و - أن مجموع قيم الأملاك العامة التي يقضي مخطط التقسيم بالغائها تؤلف مع غيرها من أملاك المجلس الخاصة - في حال وجودها - الاستحقاق الأصلي للمجلس في المنطقة .

المادة ١٢ - فتح حساب للمنطقة

أ - يفتح المجلس لكل منطقة سجلاً مالياً مستقلاً ويمده بالسلف اللازمة وتسجل فيه جميع النفقات التي تصرف لمنفعة المنطقة والأموال المستوفاة لحسابها .

ب - تعتبر المبالغ التي ينفقها المجلس لمنفعة المنطقة ديناً عليها ويسدد من قبل ذوي الحقوق بنسبة الاستحقاق الجديد لكل منهم أما المبالغ التي يستوفيها المجلس إيراداً لحساب المنطقة بمجموعها فتوزع على ذوي الحقوق بعد حسم نفقات التقسيم كل بنسبة استحقاقه الجديد .

المادة ١٣ - القيمة الأصلية والمستجدة لمنطقة التقسيم الخ .

القيمة المستجدة -

أ - تقوم لجنة التوزيع النهائي فور انتهائها من الأعمال المبينة في المادة (١٢) أعلاه بتقدير قيمة كل قسيمة حسب التقسيم الجديد ، وذلك على ضوء الكشف الذي تجريه ومخطط التقسيم والأحكام التنظيمية ويستثنى من ذلك القسائم التي يقضي المخطط المذكور باقتطاعها بدون مقابل .

تكون من الأصل

ب - تتكون القيمة المستجدة لمجمل منطقة التقسيم من مجموع قيم القسائم المقدرة وفقاً للفقرة السابقة .

ج - يتكون ربح المنطقة من الفرق بين القيمة الأصلية لمجملها وقيمتها المستجدة .

د - على دائرة تسجيل الأراضي بناء على طلب الرئيس أن تمتنع عن اجراء اية معاملة عقارية على عقارات منطقة التقسيم فور مباشرة لجنة التوزيع النهائي اعمالها منعاً لكل تشويش يحصل في تنظيم جداول استحقاقات ذوى الحقوق وتعيين المستحقين .

المادة ١٤ - المقارنات والاملاك العامة الملتصقة تشكل ملكاً شائعاً لذوى الحقوق .
تعتبر لجنة التوزيع النهائي المقارنات المقرر الغاؤها في منطقة التقسيم ملكاً شائعاً بين ذوى الحقوق ويوزع الغنم منها والغرم فيها بنسبة الاستحقاق الجديد لكل منهم .

المادة ١٥ - توزيع القسائم وتسوية حصص المستحقين .
أ - تقوم لجنة التوزيع النهائي بتعيين قسائم ذوى الحقوق وذلك استناداً الى استحقاقهم الجديد اخذة بعين الاعتبار اعطائهم القسائم الواقعة في عقاراتهم الأصلية او القريبة منها عندما يكون ذلك ممكناً .

ب - ينبغي عند التوزيع تجنب الشيوخ في القسائم ولما ان تسدد نقداً كامل استحقاق اى مستحق كلياً او جزئياً حسب مقتضيات التوزيع وذلك من حساب منطقة التقسيم .

ج - اذا اقتضى التوزيع اعطاء ذوى الحق حصصاً تزيد عن استحقاقه الجديد فتستوفى الزيادة منه وتدفع في حساب المنطقة ويدفع من هذا الحساب التعويض الذى يستحقه كل واحد من ذوى الحقوق عما لحقه من نقص في حصته نتيجة للتوزيع .

د - اذا تخطت اصحاب الاستحقاق عن دفع المبالغ المستحقة عليهم لقاء الزيادة في حصصهم خلال المدة التي يعينها رئيس لجنة التوزيع النهائي فيجوز لها تحويل الزيادة المذكورة لى واحد من ذوى الحقوق يظهر استعداداً لدفع المبلغ .

هـ - تخصص القسائم التي هي بمثابة فضلات غير قابلة للبناء حسب الاحكام التنظيمية او لى سبب اخر للمجلس ، ليعمل فيما بعد على دمجها دمجاً اجبارياً بالمقارنات المجاورة لها مقابل تعويض يستوفى من اصحاب تلك المقارنات والتصرف بها بالصورة التي يراها مناسبة و - تخصص للمجلس القسائم التي يقضى مخطط التقسيم باقتطاعها بدون مقابل تمهيداً لتنفيذ الاغراض التي خصصت من اجلها .

المادة ١٦ - جدول التوزيع النهائي ونقل الحقوق اليها وإعلانها
أ - تثبت خلاصة اعمال التوزيع النهائي في جداول تتضمن بصورة خاصة بياناً بالاستحقاق الجديد لكل مالك في المنطقة والحصص المخصصة له من قسائم او قسائم المنطقة مقابل ذلك الاستحقاق .

ب - تنتقل جميع الحقوق العينية والارتفاقية واشارات الحجز والرهن وسواها الواردة في سجل دائرة تسجيل الاراضى الى ما يقابلها من حصص في الجداول المنظمة بموجب الفقرة (أ) من هذه المادة .

ج - تعلق الجداول المذكورة في دار المجلس بقرار من لجنة التوزيع النهائي يسطر في ذيل الجداول

د - يرفق مخطط التقسيم بجداول التوزيع النهائي لايضاح محتوياتها .

المادة ١٧ - الاعتراض على جدول التوزيع

أ - يدعو رئيس لجنة التوزيع النهائي بطريقة الاعلان المبينة في المادة العاشرة ذوى الحقوق للاطلاع على جداول التوزيع وتقديم طعونهم خطياً إن وجدت لرئيس لجنة التوزيع مباشرة وذلك خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الاعلان بالصحف .

ب - بعد انقضاء مدة الطعن تقوم لجنة التوزيع النهائي بدراسة الاعتراضات الواردة اليها وتنظم جدولاً نهائياً بالتوزيع وذلك بعد الفصل بجميع الطعون وتبلغه الى الرئيس .

ج - قرارات لجنة التوزيع النهائي قطعية وغير خاضعة لأي طريق من طرق الطعن .

المادة ١٨ - فتح سجلات جديدة في دائرة تسجيل الاراضى للقسائم

أ - يبلغ الرئيس مأمور تسجيل الاراضى المختص بقرار لجنة التوزيع النهائي وعدداً كافياً من جداول التوزيع النهائي ومخطط التقسيم .

ب - يبادر مأمور التسجيل حال استلامه الجداول المذكورة الى تسجيل محتوياتها في سجلات جديدة لكل قسيمة على انفراد وعليه ان يلغى التسجيلات القديمة المتعلقة بالمقارنات التي شملها التوزيع وذلك بأقصى سرعة ممكنة .

ج - يصدر مأمور التسجيل سندات تسجيل جديدة للأشخاص الذين خصوا بقسيمة او حصص منها في المنطقة وذلك بعد استرداده السندات القديمة المتعلقة بالمقارنات الأصلية .

د - لا يجوز اجراء اية معاملة على القسائم كما هو مبين في المواد السابقة إلا بعد التأكد من برائة ذمة مالكيها من نفقات التقسيم .

المادة ١٩ - تسليم القسائم لاصحابها

بعد تسجيل محتويات جدول التوزيع النهائي لدى دائرة تسجيل الاراضى يقوم المجلس بتنفيذ مخطط التقسيم وعليه ان يتخذ التدابير اللازمة لتمكين ذوى الحقوق من استلام قسائمهم خالية من الشواغل .

هذه هي الاصل

المادة ٢٠ - بدل اشغال الابنية قبل هدمها

- أ - يحدد المجلس بدل اشغال الابنية التي يقضي مخطط التقسيم بهدمها والتي تبقى قائمة بعد تسجيل جداول التوزيع النهائي لدى دائرة تسجيل الاراضي ويستوفى ايراداً لحساب المنطقة من المشغلين المالكين أو المستأجرين وذلك الى ان يتم هدمها .
- ب - يكون بدل الاشغال مساوياً لبذل الاعمار القائم لغايات ضريبة الابنية والاراضي داخل مناطق البلديات .

المادة ٢١ - نفقة المنطقة الخ . . .

تغطي جميع النفقات والتكاليف والاجور التي تتطلبها اعمال التقدير والتوزيع بما في ذلك تمويزات لجنة التقدير البدائية ولجنة التوزيع النهائي والخبراء والموظفين العاملين معها واجور الاعلانات من حساب المنطقة وتحدد هذه النفقات بموجب نظام يضعه مجلس الوزراء لهذا الغرض .

المادة ٢٢ - يستوفى المجلس المبالغ المستحقة له من ذوي العلاقة في المنطقة بالطريقة التي يحصل بها الضرائب والاموال البلدية .

المادة ٢٣ - منع البناء بعد تشكيل لجنة التوزيع لا يرخس باقامة أي بناء ضمن المنطقة بعد قرار مجلس الوزراء المنصوص عليه في المادة (٣) من هذا القانون .

المادة ٢٤ - الاعفاء من الرسوم تعفى المنطقة من جميع رسوم معاملات تسجيل الاراضي المبينة في الجدول الملحق بقانون رسوم تسجيل الاراضي رقم (٢٦) لسنة ١٩٥٨ أو أي تعديل لاحق وكذلك تعفى من رسوم طوابع الواردات التي تلصق على هذه المعاملة .

المادة ٢٥ - اذا ارتفعت قيمة المقاررات المجاورة للمنطقة بسبب تطبيق احكام هذا القانون فيلزم اصحابها بدفع الشرفية المنصوص عليها في المادة (٢٢) من قانون الاستملاك أو أي نص آخر يقوم مقامها .

المادة ٢٦ - الانظمة لمجلس الوزراء ان يضع الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .

المادة ٢٧ - الفناء لا يعمل بأية احكام وردت في أي تشريع آخر الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .

المادة ٢٨ - رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٠ - قرار اللجنة المالية رقم (٤)

الرئيس :

والآن تأتي لمقررات اللجنة المالية وارجو من المقرر سعادة السيد موسى ابو الراغب التفضل الى المنصة لتلاوة القرار رقم (٤) .

المقرر :

قرار رقم (٤)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس النواب بنصابها القانوني بتاريخ ١٩٦٦/٢/٥ برئاسة معالي السيد خالد الحاج حسن وحضور السادة : - المقرر موسى ابو الراغب - عبد الرحمن خليفة - محمد سالم ابو الغم عفيف بطارسة - محمد الحشاش - حمزة الشريدة - محمد سعيد يونس - عمران المعايطة .

ونظرت في مشروع قانون معدل لقانون رسوم المكوس عن المنتجات النفطية لسنة ١٩٦٥ . قررت قبوله كما ورد من الحكومة .

وتوصي المجلس الكريم بالموافقة على قرارها .
اللجنة المالية

الرئيس :

هل يوافق المجلس على قرار اللجنة وعلى القانون كما ورد من الحكومة ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

اذن ارجو ان يتلى مشروع القانون مادة مادة للموافقة عليه .

(فتلاه المقرر مادة مادة ووافق المجلس على كل مادة منه وعليه مجموعه وهذا هو نصه بالشكل الذي سيرفع به مجلس الاعيان المؤقت) .

الاسباب الموجبة

تبين بأن قانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية لسنة ١٩٦٥ لم ينص على اعفاء الكميات التي تشتري باسم جلالة الملك المعظم ولما كانت مستوردات جلالاته معفاة من الرسوم بمقتضى المادة (٧٧) من قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ فانه يقتضي تبعا لذلك تعديل المادة الرابعة من قانون المنتجات النفطية رقم (٣٦) لسنة ١٩٦٥ بصورة تؤمن هذا الغرض وان يكون التعديل نافذاً من تاريخ نفاذ القانون الاصيل .

مشروع

قانون معدل لقانون رسوم المكوس

على المنتجات النفطية رقم () لسنة ١٩٦٥

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون رسوم المكوس على المنتجات النفطية لسنة ١٩٦٥) ويقرأ مع القانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٦٥ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصيل وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ العمل بالقانون الاصيل .

المادة ٢ - تعدل المادة الرابعة من القانون الاصيل بالفاء ما ورد فيها والاستعاضة عنه بما يلي : - تعفى من هذه الرسوم الكميات التي يشتريها للاستهلاك الخاص بهم الاشخاص والمؤسسات المعنوية بالمواد (٧٧ و٧٨ و٧٩) من قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ أو أي نص آخر يحل محلها كما تدرى ايضا الكميات التي تشتريها القوات المسلحة والامن العام لاستهلاكها الخاص .

المادة ٣ - تعدل المادة الرابعة من القانون الاصيل بالفاء ما ورد فيها والاستعاضة عنه بما يلي : - تعفى من هذه الرسوم الكميات التي يشتريها للاستهلاك الخاص بهم الاشخاص والمؤسسات المعنوية بالمواد (٧٧ و٧٨ و٧٩) من قانون الجمارك والمكوس رقم (١) لسنة ١٩٦٢ أو أي نص آخر يحل محلها كما تدرى ايضا الكميات التي تشتريها القوات المسلحة والامن العام لاستهلاكها الخاص .

هكذا من الاصيل